B11

الحرية
اسبوعية سياسية عربية

الانتخابات الاردنية .. ومكانها في مخطط الحكم الجديد

اهداف العدوان الاسرائيلي الاخير على سوريا

AL-HURRIA B.P 857 NO.357 LUNDI 10-4-67

● الاثنين ١٠ نيسان ١٩٦٧ ● العدد ٣٥٧ ● السنة القامنة ●

بعد اسبوع البطولة والعنف في عدن

الوجود البريطاني يحتضر في الجنوب المحتل

Digitized by Birzeit University Library

الحرية
اسبوعية سياسية عربية
صاحبا الامتياز
عمر فاضل
محسن ابراهيم
المدير المسؤول
رياض أبو ملحم
مدير الادارة والاعلان
ياسر نعمه
المدير الفني
نبيل أبو حمد
الاشتراكات
● في لبنان :
الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل
للمؤسسات
والدوائر الرسمية ٥٠ ل.ل
للطلاب والعمال ٢٥ ل.ل
● في البلاد العربية :
ج.ع.م ـ الاردن ـ سوريا ٢٠ ل.ل
الكويت ـ العراق ٤٠ ل.ل
● اليمن ـ السعودية
الجنوب والخليج ٥٠ ل.ل
● ليبيا ـ تونس
الجزائر ـ المغرب ٥٠ ل.ل
● في الخارج :
● اوروبا ـ ايران باكستان
● الاتحاد السوفياتي ٥٠ ل.ل
● افريقيا ـ الهند
الولايات المتحدة ٧٥ ل.ل
● امريكا الجنوبية ٩٠ ل.ل
الاشتراك يدفع مقدما بشيك مصرفي يرسل لامر مجلة « الحرية »
ثمن النسخة
● لبنان ٢٥ ق.ل
● سوريا ٣٠ ق.س
● الاردن ٤٠ فلسا
● الكويت ٦٠ فلسا
● العراق ٥٠ فلسا
● ج.ع.م. ٤٠ مليما
● ليبيا ٥٠ مليما
● عدن شلن ونصف
PRIX EN FRANCE
1 F. 00
مكاتب الادارة والتحرير
شارع الحمصاني
راس النبع
بناية درويش
ص. ب. : ٨٥٧
هاتف : ٢٤٧٥٥٢
بيروت ـ لبنان

الاسبوع في سطور

اهداف العدوان الإسرائيلي الأخير على سوريا

في مساء يوم الجمعة الماضي قفزت انباء الاشتباك السوري ـ الاسرائيلي ، الى مقدمة الاحداث ، فارضة جوا من التوتر والاهتمام البالغ في اوساط المراقبين السياسيين .
ولم تكن ضخامة العدوان الاسرائيلي هي السبب الوحيد وراء ذلك ، اذ ان ضخامة الرد السوري كانت تحمل في طياتها معان اكثر عمقا ودلالة ..

● نور الدين الاتاسي ●

لقد انبثق العدوان الاسرائيلي من الناحية العملية ، من الخلاف الناشب حول ملكية المنطقة المجردة من السلاح. تلك المنطقة التي اغتصبتها اسرائيل بالتدريج منذ عام ١٩٤٨ حتى الان ، والتي لا زالت سوريا ترفض ان تسمح لاسرائيل بزراعتها منذ ذلك التاريخ .

الا ان دوافع العدوان لا تنحصر في هذه الواقعة ، وهي دوافع اعمق من ذلك واخطر ، قسم منها مباشر يتعلق بالوضع السوري ـ الاسرائيلي ، وقسم اخر غير مباشر ، يتناول مجمل التطورات العربية الاخيرة .

في القسم الاول المباشر يمكن ان نسجل النقاط التالية :

١ ـ عند العدوان الاسرائيلي الاخير على منطقة السموع الاردنية اثيرت في الاوساط الغربية والاسرائيلية على السواء ، استفهامات عديدة حول مبرر هذا العدوان . كانت الجبهة السورية اذناك هي التي تتولى عبء التصدي لاسرائيل ، وكانت [redacted] زراعة المنطقة المجردة [redacted] الاشتباكات يوميا [redacted] دفع الجميع للقول بان اسرائيل على وشك القيام بعدوان واسع على سوريا . ولم يكن هذا القول منبثقا عن التحليل النظري للامور فقط . فقد كانت هناك دلائل عديدة جمعتها مختلف دوائر الاستخبارات العسكرية العربية ، مشيرة كلها الى استعداد اسرائيل للعدوان المنتظر على سوريا .

ولذلك فان دهشة الجميع كانت بالغة حين قامت اسرائيل بعدوانها على الاردن . واجمعت كافة المصادر المطلعة اذناك على ان هذا العدوان كان هربا من مواجهة سوريا ، خوفا من تهديداتها ، وانتشر هذا الرأي في اوساط السكان اليهود خالقا كثيرا من البلبلة والخوف ، حتى وصل الامر الى حد اقدام كافة المسؤولين الاسرائيليين ومن بينهم اشكول ، رئيس الوزراء ، وبيغال الون وزير العمل ، على نشر سلسلة مقالات تبرز اهمية العدوان المذكور ، مؤكدة انه لا ينطوي على اي خوف من سوريا . الا ان هذه الحملة الدعاوية المركزة لم تستطع خلق جو من الاطمئنان داخل اسرائيل ، وكان اسلوب التطمين الوحيد الممكن خوض مغامرة على الحدود السورية ، وخلق حالة دعاوية حول النتائج ، مهما كانت احداثها مخالفة للواقع .

٢ ـ اما الدافع الثاني المباشر للعدوان الاخير ، فيتمثل في موقف سوريا من الحركات الفدائية الفلسطينية . فقد اعلنت سوريا اكثر من مرة ، انها لن تكون عقبة في وجه اي نشاط فلسطيني، مهما كان موقف اسرائيل من هذا النشاط . وكانت نتيجة هذا الموقف ما شهدته اسرائيل منذ اكثر من سنتين حتى الان ، من هجمات فدائية متلاحقة فوق اراضيها ، نشرت جوا من الذعر في اوساط اليهود ، وكان لها تاثير بالغ على مشاريع تعمير المستعمرات الامامية ، وعلى مشاريع الهجرة اليهودية . ولم يكن من الممكن المضي بتنفيذ هذه المشاريع ، اذا لم يقم الجيش الاسرائيلي بسلسلة من الاعتداءات ، تعيد للسكان اليهود ثقتهم بانفسهم ..

٣ ـ اما الدافع الثالث المباشر للعدوان الاسرائيلي ، فهو وثيق الارتباط بمشكلة الزراعة في المنطقة المجردة . فمع انها مشكلة قديمة ، ويشهد هذا الوقت من كل عام اشتباكات متوالية بسببها ، الا ان الحكومة السورية دفعت الخلاف حولها الى مرحلة متقدمة ، وحاولت عن طريق لجنة الهدنة ، وبعد نداء يو ثانت الشهير ، ان تعيد هذه المنطقة للسكان العرب .

هذه الدوافع الثلاثة مجتمعة ، هي التي تقدم التفسير المباشر للعدوان الاسرائيلي ، الا ان هناك بالاضافة الى ذلك اسبابا اخرى اكثر شمولا واتساعا ، اهمها :

١ ـ ان معركة سوريا مع شركات النفط ، ونجاحها في هذه المعركة ، خلق حالة من عدم الاطمئنان الكلي في اوساط الدوائر الغربية العاملة في الشرق الاوسط . وتشير كافة الدلائل الى ان هذه الدوائر قد اخذت على عاتقها القيام بكل ما من شأنه اضعاف الحكم السوري ، واغراقه بالمشاكل ، بدءا من التآمر الاردني الصريح ، ومرورا بافتعال الازمات الاقتصادية ، وانتهاء بالاعتداءات الاسرائيلية . املا في ان تخلق كل هذه المشاكل جوا يهيء امكانية القضاء على الحكم ، وتسليمه من جديد للرجعية السورية .

٢ ـ ان معركة الجنوب المحتل ، بما استطاعت ان تخلقه من زخم ثوري يهدد نفوذ بريطانيا في منطقة من اهم مناطقها الاستراتيجية في الوطن العربي ، وبفتح طريق تحرير النفط من سيطرة الاحتكارات الاستعمارية ، ان هذه المعركة تعني في حال نجاحها قيام قوة عربية جديدة قادرة على ان تساعد في سد طريق البحر امام اسرائيل عن طريق ميناء عدن . وتشير المعلومات العسكرية الاسرائيلية ، الى ما توليه وزارة الدفاع من اهتمام للمستقبل المنظور ، يتجلى في السعي لتقوية سلاح البحرية الاسرائيلي ، حتى يكون مستعدا لدخول معركة ضارية من اجل ذلك. وفي تقدير المسؤولين الاسرائيليين بان اصابة سوريا بنكسة معنوية ، من شأنه ان يساعد كثيرا في اضعاف الزخم الثوري الذي ولدته مؤخرا احداث الجنوب المحتل ، ويساعد بالتالي في ابقاء ممرهم البحري بعيدا عن نفوذ دولة عربية تقدمية .

وهذا النوع من الاسباب ، الملتقى بشكل وثيق مع الاستعمار الغربي ، برز بشكل واضح في تصريح الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الامريكية اذ قال « اننا لم نتخذ بعد اي اجراء دبلوماسي ، وكنا في الماضي نركز جهودنا على حث الجانبين على الاعتماد على جهاز الامم المتحدة الموجود هناك». وكما تفكر وزارة الخارجية الامريكية باحداث تغيير في طبيعة موقفها السابق بفكر الرئيس جونسون بنفس الطريقة ايضا . فعلى اثر حالة التوتر السابقة على الحدود ادلى الرئيس جونسون بتصريح قال فيه « ان لدينا اجراءات عملية مباشرة سنتخذها بصدد الوضع القائم بين اسرائيل والدول العربية ». وبناء على هذه الاقوال يتوقع المراقبون السياسيون ان يكون العدوان الاسرائيلي مقدمة لاعتداءات اخرى ، وربما لمواقف سياسية وعسكرية اكثر شمولا .

ان الرد السوري العنيف ، الذي جاء تنفيذا للتهديد بنقل الحرب الى داخل الارض المحتلة ، هو النموذج الوحيد الممكن للرد على تحرشات اسرائيل . وهو ايضا النموذج الوحيد الممكن للرد على نوايا الصهيونية والاستعمار الغربي ، تجاه مستقبل الاوضاع القائمة في المنطقة .

حوار غاضب بين رئيس الوزراء ونقيب المحامين في السودان

الخرطوم ـ لمراسل الحرية :

شهدت مدينة الخرطوم في الاونة الاخيرة ، حوارا سياسيا حارا ، بين الصادق المهدي رئيس الوزراء ، والسيد امين الشبلي نقيب المحامين .

وتعود قصة هذا الحوار الى مؤتمر المحامين العرب التاسع ، الذي عقد في القاهرة ، في الاسبوع الاول من شهر آذار الماضي .

ففي ذلك المؤتمر اتخذ المحامون العرب قرارا بشان الوضع في السودان جاء فيه «ايمان المؤتمر بمحاولات الاستعمار الصهيونية ، في الاطباق على السودان من الجنوب والشرق والمغرب ، بهدف ضرب النضال التحرري الزاحف الى قلب القارة الافريقية ، وضرب مركز الانطلاق الثوري العربي الافريقي في الجمهورية العربية المتحدة . وبطالبته بتشديد النضال الوطني من خلال وحدة القوى الوطنية والثورية بالسودان ».

وفي اشارة الى موقف الحكم من حل الحزب الشيوعي ورفض قرار المحكمة العليا القاضي بعدم شرعية مثل هذا القرار ، اعلن بيان المؤتمر « مساندته الكاملة لشعب السودان في كفاحه العادل من اجل بناء نظم شعبيه الاجتماعي ، كما يؤيد المؤتمر كفاح الشعب السوداني من اجل حريات افراده الاساسية وسيادة القانون واستقلال القضاء ، ويستنكر موقف الحكومة السودانية من مبدأ سيادة القانون ، واستقلال القضاء ، ويطالب باشراك الشعب في وضع دستوره الدائم » .

وبعد اربعة عشر يوما من صدور قرارات مؤتمر المحامين العرب في ٩ آذار ، اعلن السيد الصادق المهدي تصريحا يفيض بالمدح والثناء لحكمه والحريات التي يكفلها للمواطنين « وتحدى الدول العربية المجاورة ان تعطي مواطنيها حريةنصار حريته التي يتيحها للشعب السوداني» .

وفي يوم السادس والعشرين من آذار اذاع السيد امين الشبلي في مؤتمر صحفي ردا على اتهامات السيد الصادق المهدي .. وبين اهمية هذه المقررات لهذه المرحلة من النضال الوطني .

وقد اعلن السيد امين الشبلي في مؤتمره الصحفي موقف نقابة المحامين السودانيين من الوضع السياسي الراهن .. فقال ان النقابة تقف منذ تاسيسها قبل عشرة اعوام بجانب الشعب ، وهي نقابة شعبية تقدمية متحررة ... وان هذا الموقف لا يتغير اذا كان اعضاء النقابة في خارج البلاد او داخلها .

ثم اختتم السيد فاروق ابو عيسى سكرتير نقابة المحامين السودانيين المؤتمر الصحفي فقال : ان رئيس الوزراء ان يتباهى بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد ولكن الجميع يعرفون الازمة الاقتصادية والضائقة المعيشية التي يتعرض لها الشعب .. وان (مسلك) حكومته كان واضحا خلال الازمة الدستورية في شهر كانون الاول الماضي حينما اعتدت على جهاز الامم المتحدة الموجود هناك». وكما اعلن السيد امين الشبلي في مؤتمره الصحفي ان السلطات السودانية قد اعتدت على مقر نقابة المحامين بالقوة ، واستولت على الاوراق والوثائق الخاصة بالنقابة ، وان النقابة قد تقدمت بمذكرة احتجاج الى السلطات المختصة ، ولكنها لم تتلق اي رد حتى الان .

● جبهة الانقاذ ●

ماذا يجري في الدائرة الاذاعية ؟؟

تقوم الان ازمة صامتة بسبب التنظيمات او التبديلات التي تتم بين الحين والاخر في الدائرة الاذاعية «وزارة الانباء » والتي حملت الى هذه الدائرة موظفين من اتجاه معين ، بينما ادت في الوقت نفسه الى ابعاد عدد من العناصر الوطنية .

وقد اثار الاستاذ كمال جنبلاط هذا الموضوع مع كبار المسؤولين طالبا ان يتم اعتماد سياسة سليمة في حقل التوجيه والاعلام وذلك باختيار العناصر الكفؤة والوطنية لتسلم المناصب التي ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه المهمات الخطيرة ، وخاصة في الظروف الراهنة بالذات . وتساءل جنبلاط : لماذا تمتلىء هذه الدائرة بموظفين معظمهم من اتجاه واحد . وقال : لقد تسنى لي سماع عدد من النشرات الاخبارية من الاذاعة اللبنانية ، ولقد استغربت الاسلوب الذي تصاغ به هذه النشرات ، وبعض العبارات المستعملة ، مما يدل على وجود رغبة في فرض توجيه معين يتنافى مع النهج السياسي المتبع في الحقلين الداخلي والخارجي .

ولقد حاول احد المسؤولين في الدائرة المذكورة تبرير موقفه بالنسبة لما يحدث، الا ان الاستاذ جنبلاط اكد ماخذه مجددا ، واعرب عن عدم اقتناعه بهذه التبريرات .

وعلمت « الحرية » ان بعض كبار المسؤولين تدخلوا لانهاء الازمة ... وحصرها ضمن نطاق معين ، ولكن هذه المساعي لم تبلغ نتيجة ايجابية حتى الان ..

تعليق الكتائب .. الاذاعي !

علمت « الحرية » ان المكتب السياسي لحزب الكتائب وجه تعميما الى جميع الكتائبيين بضرورة سماع التعليق الاذاعي الذي يكتبه ويذيعه الاستاذ امدون رزق عضو المكتب السياسي . وجاء في التعميم : « ان تعليق الاستاذ رزق يمثل رأي الكتائب الرسمي » !.

بيان هام لجبهة الأحزاب يحلّل الوضع السياسي ويحدّد قضايا النضال الوطني والاجتماعي

اصدرت جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان البيان التالي:

يجتاز الوضع السياسي العام في البلاد مرحلة دقيقة وهامة تفرض على كل القوى الوطنية والتقدمية ان تتجمع حول برنامج يعبىء نضال الشعب لتحقيق مطالبه الحيوية ولحماية لبنان مما يدبر له في الداخل والخارج .

فبعد موجة الضغط الاجنبي التي استهدفت جر لبنان الى سياسة الارتباط السافر بمعسكر الاستعمار والرجعية في المنطقة العربية ، شهدت البلاد محاولات لاثارة الفتنة الطائفية قامت بها ونفذتها اوساط ذات تاريخ معروف في ارتباطها بالاستعمار وعداوتها للشعب . وقد استهدفت تلك المحاولات ضرب موجة النضال الاجتماعي المتصاعدة ، من خلال افتعال حوار طائفي مزيف بقصد صرف انظار الجماهير عن قضاياها الحقيقية ومنع الحركة الشعبية من ان تحقق تقدما ملموسا يكسبها القدرة على طرح القضايا الوطنية والاجتماعية على صعيدها الحقيقي . كما استهدفت تلك المحاولات ، من خلال اثارتها لبعض قضايا السياسة الخارجية اللبنانية من زاوية طائفية ، منع الالتحام بين النضال الاجتماعي التقدمي الموجه لتحقيق مطالب الشعب الملحة في هذه المرحلة وبين النضال الوطني الموجه لتحرير البلاد من كل مظاهر الارتباط بالاستعمار الجديد ولمنع الضغوط الاجنبية من ان تصل الى اغراضها .

● كمال جنبلاط ●

ولقد كان واضحا ان هدف الطائفيين من ذلك كله هو تمهيد الاجواء لاقامة حكم يستأنف ربط لبنان بمعسكر الرجعية والاستعمار كليا وينهج في الداخل سياسة رجعية سافرة تجعل من الحركة الشعبية الجهة التي تدفع ثمن ازمات نظام الاقتصاد الحر وتتحمل كافة نتائجه السلبية على الصعيدين الاجتماعي والسياسي .

ان هدف الوضع الدقيق الذي تجتازه البلاد يفرض على كل القوى الوطنية والتقدمية ان تتحد لمقاومة المحاولات الرجعية الطائفية الموجه بها من الخارج ، وذلك من خلال تشديد النضال لتحقيق جملة المطالب التي تنادي بها الحركة الشعبية وفي مقدمتها :

اولا : رفض ومقاومة كل اشكال الضغوط الاجنبية وانتهاج سياسة تحررية واضحة توفر للبنان مقومات السيادة الوطنية الحقيقية في هذه المرحلة الهامة من تاريخ المنطقة العربية .

ثانيا : معالجة الوضع الاقتصادي المتردي باجراءات تقوم حلولا اساسية للمشكلات المالية المتفاقمة منذ ازمة قطاع المصارف ، وترسم سياسة تخطيطية واضحة لتنمية الزراعة والصناعة من اجل اكساب الاقتصاد اللبناني متانة وطنية حقيقية ، ومنع سيطرة شبكة الرساميل الاجنبية على مقدراته .

ثالثا : معالجة قضايا الانتاج الزراعي بتشجيع التسليف والتعاونيات وتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة اللبناني باقرار المشروع المقدم بهذا الصدد والذي يمثل الحد الادنى من الواجب المفروض على الدولة تجاه المزارعين .

رابعا : انتهاج سياسة ضريبية توفر مصادر التمويل اللازمة لمشروعات التنمية ، وتصحيح سياسة لبنان الرسمية تجاه شركات البترول بتعديل مشروع الاتفاقية مع شركة مدريكو لانتزاع حقوق لبنان كاملة منها ، وتمكين الصفاة الثالثة من العمل لكسر الاحتكار الذي تضربه الشركات الاجنبية حول صناعة البترول .

خامسا : تحقيق المطالب الاجتماعية الملحة التي تتناول القطاع الاوسع من الفئات المتوسطة والفقيرة وذوي الدخل المحدود وفي طليعتها معالجة موجة الغلاء المتصاعدة في كل الحاجيات والمخدمات الضرورية ، وتعديل مشروع قانون الايجارات ضمن المبادىء التي يطالب جبهة الانقاذ باقرارها ، ومعالجة مشكلة الادوية باقرار مشروع انشاء مصلحة مستقلة تتولى استيراد الادوية وتوزيعها للقضاء على الاحتكار والتلاعب في هذا القطاع الاقتصادي الهام . ثم اصلاح السياسة التعليمية في البلاد بما يجعلها متحررة من نفوذ الاستعمار الثقافي وقادرة على ضرب تجارة العلم والكتاب المدرسي وعلى تعميم التعليم المجاني على جميع فئات الشعب .

سادسا : تعزيز الحريات السياسية والحزبية والنقابية العامة لاقامة اوضاع ديمقراطية حقيقية يستطيع من خلالها الشعب التعبير عن ارادته في قضاياه الوطنية والاجتماعية المصيرية .

تحت راية هذا البرنامج يجب ان تنطلق النضال الوطني والاجتماعي في هذه المرحلة ليكتسب قدرته على مقاومة كل المخططات الاجنبية المشبوهة وضرب محاولات الفتنة الطائفية وايجاد مزيد من الوحدة الوطنية في صفوف الشعب. اما سياسة التردد والمهيز الاقتصادي والقراع الاجتماعي التي ما زال يتخبط بها الحكم فلن تكون قادرة على حماية لبنان مما يدبر له في الداخل والخارج. ان انتهاج سياسة وطنية واجتماعية واضحة هو الرد العملي الوحيد على كل مخططات الرجعية الطائفية وكل محاولات الضغط الاجنبي . والنضال الشعبي يبقى هو الضمانة الاساسية لوضع مثل هذه السياسة موضع التنفيذ . وتبقى وحدة كل القوى الوطنية هي الاساس الوحيد لتمكين النضال الشعبي من الوصول الى اهدافه .

جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان

نشاط جديد لعقد الحلف الاسلامي

فما كانت تهدف اليه السعودية هو عقد مؤتمر ديني ، يحمل طابعا سياسيا واضحا ، بحيث يمكن ان تنبثق عنه جملة مواقف بين عدد من الدول عرفت سابقا ، ولازالت معروفة حتى الان بعلاقاتها الوثيقة مع الدول الغربية . بحيث تشكل هذه المواقف في النهاية نوعا من الحلف .. يقف في مواجهة الفكر التقدمي في منطقة الشرق الاوسط .

الا ان ما اثاره موضوع الحلف من ردود عربية شعبية ورسمية جعل غالبية هذه الدول تتخوف من الاندفاع الى المخطط السعودي حتى نهايته ، واعربت عن رغبتها ، في ان لا تاخذ الدعوة اي طابع سياسي . ولذلك فان اللجنة التحضيرية ستكون مهتمة بادخال تعديل على هذه المواقف ، الا انها في نفس الوقت تحتفظ لنفسها بامكانية التراجع ، اذ يمكن في حالة الفشل الاكتفاء بالطابع المديني التقليدي للمؤتمر بحيث يكون نسخة مكررة عن المؤتمرات التي تعقد كل عام في موسم الحج .

واكثر ما يمكن ان تصل اليه اللجنة التحضيرية من نجاح ، هو ان تقنع عددا من رؤساء الدول برؤوس بعثات الحج ذلك العام ، سعيا وراء مظاهر النجاح ليس غير .

من خلال ما اعلن عن تشكيل لجنة تحضيرية للمؤتمر الاسلامي ، عادت محاولات بث الروح في اوصال الجسد الميت للظهور .

وفي عزم السعودية ، ان تنجز اللجنة التحضيرية مهمتها خلال عام واحد ، حتى يتسنى عقد المؤتمر في موسم الحج القادم . وبينما تحاول السعودية ان تظهر بان اتصالاتها السياسية الواسعة خلال العام الماضي قد اثمرت ، وسهلت عقد المؤتمر ، الا ان حملة التصريحات والمواقف السياسية التي صدرت عن اكثر الجهات المعنية بالموضوع ، ابرزت حتى الان فشل السعودية في مهمتها .

Digitized by Birzeit University Library

بعد اسبوع البطولة والعنف في عدن

الوجود البريطاني يحتضر في الجنوب المحتل

لم يمر على ثورة الجنوب المحتل منذ قيامها حتى الآن اسبوع كهذا الذي عاشته عدن وهي تستقبل بعثة الامم المتحدة باعنف اشكال التعبير عن رفضها للوجود البريطاني بكل خططه : ما كان منها صريحا او ملتويا .

اعداد: قسم الشؤون العربية

وفي اسبوع البطولة والعنف الذي مازالت اصداؤه تضج في شوارع عدن ، ارتفعت ثورة الجنوب المحتل الى مستوى جديد فعلا لم يكن يتصوره ربما اشد المتفائلين بمستقبلها والمتعاطفين معها . وليس من قبيل المبالغة ان نقول ان الفترة التي حققتها الثورة هذا الاسبوع كانت فريدة من نوعها في تاريخ حركات التحرر الوطني . ذلك ان القتال في الجبال كان دائما الاسلوب الطبيعي والمألوف لحروب الانصار الوطنية في مواجهة الاحتلال والاستعمار . اما قتال الشوارع في المدن ، والذي شهدت عدن هذا الاسبوع احدى قممه الشاهقة، فانه كان دائما الاسلوب الاكثر صعوبة . وقليلة هي الثورات الوطنية التي استطاعت استخدامه بمثل هذا الزخم . ومن هنا يكتسب انفجار عدن الاخير — وهي المدينة الرئيسية في الجنوب المحتل — معناه الكبير .

ان قدرة الثورة على الامتداد الى المدينة بهذا المستوى من العنف ، بعد ان شقت لنفسها طريقا شجاعا في ريف الجنوب وجباله على امتداد السنوات الماضية ، انما يشكل علامة فارقة في تاريخها ترمز الى مدى رسوخ جذورها وما تنطوي عليه من طاقات عظيمة .

وتتضاعف اهمية الانفجار الدموي الذي حول عدن الى « ميناء صفير » هذا الاسبوع حين نتذكر انه اتى في اعقاب انفجارين اخرين كانت المنطقة قد شهدتهما خلال الاسابيع القليلة الماضية . وعندما تتمكن الثورة من ممارسة العنف بهذا الشكل المتصل فاننا لا نعود امام ثورة استثنائية مرشحة للاضمحلال سريعا ، كما يحاول الانكليز ان يصوروا للعالم ولانفسهم بل نصبح حيال تطور حقيقي وجذري في بنية الثورة وقدرتها على الصمود والفعل .

فضيحة بريطانيا

ان هذه المعاني العميقة التي ينطوي عليها اسبوع البطولة والعنف الاخير في عدن ، ترسم في حد ذاتها الهاية الحاسمة للادعاء الذي عاشت عليه السياسة البريطانية حيال الجنوب حين كانت مصادر لندن تصر على اعتبار الثوار حفنة من « الارهابيين » فرضوا انفسهم على الشعب بالقوة بينما الشعب يوالي « حكومته الشرعية » التي اقامها الانكليز انفسهم ! فان هذا الانتشار لنطق العنف الثوري لدى اوسع قطاعات الشعب قد اثبت نهائيا ان الثوار هم وحدهم اصحاب الكلمة القاطعة في المنطقة ، وان كل ما عداهم من واجهات الانكليز لا يتعدى مجموعة من العناصر المعزولة الماجزة عن احباط ابسط عمليات القتال الوطني .

ولا تنحصر قيمة انكشاف هذا الادعاء البريطاني في تبصير الرأي العام العالمي بما هو واجب عليه من مساندة للنضال الوطني في الجنوب خارج مخططات بريطانيا الرهيبة، بل ان انكشاف هذا الادعاء يرمز ايضا الى اندحار عناصر التردد ودعوات الاستسلام داخل المنطقة بحيث لم يعد في الساحة مجال الا لمعسكرين : معسكر الثورة الرافضة من ناحية ومعسكر الاستعمار ومن يواليه مفضوحا من ناحية ثانية .

... والامم المتحدة تصفع بريطانيا أيضا !.

ما بداه الثوار في عدن حين احالوا المنطقة كلها الى جحيم ملتهب خلال الاسبوع الفائت كله ، اكمله بعثة الامم المتحدة حين قطعت زيارتها الى عدن معلنة انها لا تجد فائدة من بقائها « لانها لم تحظ بالعون الذي كانت تنظره من بريطانيا » .

ويبدو ان الانكليز كانوا يتوقعون كل شيء وهم يعدون العدة لمسرحية « نفسي الحقائق» .. الا ان تانيهم الصفعة من يد الامم المتحدة على الفتح الدموي .

لاشعال المسرحية من اساسها قد حقق نجاحه الباهر والكامل .

لقد كانت تقارير المخابرات البريطانية في عدن تشير ، قبل وصول البعثة ، الى المتاعب التي سوف يخلقها الثوار وتصميمهم على منع البعثة من ان تصل الى مداها . ولكن تقارير المخابرات البريطانية ظلت متفائلة من ناحية امكان توفير ظروف هادئة في النهاية تتمكن معها البعثة من السير في الطريق المرسوم لها ...من جانب الحاكم البريطاني بالطبع ..

ولكن الازمة بدأت بين البعثة وبين السلطات البريطانية والحكومة المحلية العميلة لها ، منذ الساعات الاولى لوصولها الى عدن ، واستطاعت البعثة ان تلمس بوضوح ان حكومة « الاتحاد العربي » المزيف الذي انشأته بريطانيا تضع في وجهها من العراقيل ما سوف ينعتها من تادية اي دور ايجابي .ورغم ان رئيس بعثة الامم المتحدة قد اكد مرارا وبوضوح « اصرار البعثة على ان توفر لها الضمانات الكافية لممارسة اتصال كامل وصريح مع ممثلي مختلف وجهات النظر » الا ان السلطات البريطانية والحكومة العميلة لها مضت في تطويق البعثة ومحاولة توجيهها كما تريد . وقد بلغت الازمة ذروتها حين رفضت حكومة عدن السماح باذاعة كلمة رئيس البعثة عن المهمة الموكولة اليها . وهكذا اعلنت البعثة انها ترفض نهائيا التعامل مع حكومة الاتحاد المزيف ، ثم قطعت اعضاؤها زيارتهم الى عدن وغادروها معلنين انه لا فائدة ترجى من التعاون مع السلطات البريطانية في محاولة تنفيذ قرارات الامم المتحدة . وهكذا ينتهي المخطط البريطاني الهادف استخدام الامم المتحدة لتكريس الوجود البريطاني في المنطقة، ينتهي الى الفشل الساحق بعد ان نجح الثوار بعملياتهم في تسفه من الاساس ..

مخطط جديد للبقاء في المنطقة!

لقد كانت موافقة بريطانيا في الاصل على قرارات الامم المتحدة مقترنة بنوع من التصور لامكانية تمييع الجو المحيط بقضية الجنوب ، بحيث يسهل تحوير القرارات وتطبيقها بالشكل الذي يحفظ للوجود البريطاني جوهره ، مع بعض التنازلات حول مسائل لا تمس مصلحة الانكليز في النهاية اذا ما ارادوا العودة الى الجنوب بعد « الاستقلال » على شكل استعمار جديد هذه المرة . ومن هنا كانت تأكيدات بريطانيا على ان الاستقلال لا اريب فيه مع مطلع عام ١٩٦٨ ، ومن هنا ايضا كانت موافقتها على ان تدخل الامم المتحدة طرفا في القضية بعد ان اتخذت قراراتها الشهيرة لصالح الحركة الوطنية في الجنوب . وكانت بريطانيا تعتقد على ما يبدو انه سوف يكون ميسرا تحويل دور الامم المتحدة الى عنصر يخدم مصالحها ، واقصاء الثوار عن كل اجراءات الاستقلال ثم تسليم المنطقة في النهاية الى عملائها من السلاطين وبعض رجال السياسة المرتبطين بها.

الا ان التصاعد الذي حققته العمليات الثورية في الجنوب على امتداد الاسابيع الماضية قد عصف بكل ما رتبته بريطانيا ، بحيث اصبح متعذرا عليها استخدام الامم المتحدة بصورة مكشوفة ، او الماضي في اجراءات «الاستقلال» بصورة مجدية من خلال اقصاء الثوار عن عملية تقرير المصير . وهكذا اصبحت بريطانيا امام طريقين محددين : اما ان ترضخ لمنطق الاستقلال الحقيقي وتنتهي الى التسليم بالثوار بصفتهم الطرف الوحيد الذي يقابلها وبذلك تاخذ قرارات الامم المتحدة معناها الجدي ، واما ان تنسف وعودها اصلا في منح المنطقة استقلالها مع بداية عام ١٩٦٨ .

ويبدو واضحا من لوحة الاحداث الدائرة في الجنوب الآن ان بريطانيا قد تكون على ابواب اعلان وممارسة مخطط جديد عموده الفقري : تأجيل مسألة الاستقلال من جانبها الى فترة غير محددة ، وتثبيت ما هو قائم من اشكال الحكم في المنطقة ومن اشكال الارتباط بين هذا الحكم وبين الانكليز . ومهما تكن تفاصيل هذا المخطط الجديد الذي قد تعلنه بريطانيا وتمارسه فان الثوار لا بد ان يهبّوا انفسهم لحرب وطنية عنيفة مع استعمار عاد الى التشبث بكامل مواقعه بعد ان ادرك انه لا مجال لتطبيق حلول شكلية تنهي المعركة الوطنية لصالحه وعلى غير اساس من استقلال حقيقي.

طلائع التخريب البريطاني

واذا ما استانفت بريطانيا مخطط البقاء المصريح في الجنوب المحتل ، فمن المؤكد انها سوف تعتمد تنفيذا له محاولتين اساسيتين :

الاولى : محاولة تشويه وجه الثورة في الخارج وتصوير شعب الجنوب على انه مجموعة تناقضات سوف تجعله في النهاية عاجزا عن ممارسة الاستقلال .

والثانية : تشديد عمليات القمع في الداخل واستخدام كل الاسلحة بقصد تصفية الحركة الوطنية وضرب اهم مواقعها .

ولقد بدأت طلائع تطبيق هذا المخطط تتضح وتنكشف منذ الآن ، فان الدعايات التي هطلت على صحف العالم هذا الاسبوع — ومصدرها الانكليز في عدن — متحدثة عن الخلافات بين الثوار انما هي جزء من مخطط تستهدف من ورائه بريطانيا زرع وهم في عقل الرأي العام العالمي مؤداه : ان شعب المنطقة سوف يكون عاجزا عن استلام الاستقلال وسوف يغرق في الفوضى اذا ما حمل الانكليز عصاهم ورحلوا عن الجنوب المحتل .

كما ان السلوك العملي الوحشي الذي مارسته بريطانيا في الداخل تجاه الانفجار الاخير في عدن ، وما رافقه من دعوات للتراجع عن مخطط منح الاستقلال وضرورة « القضاء على الارهابيين اولا » ، ان ذلك كله يدل على ان مسألة استقلال ١٩٦٨ سوف تنتهي على يد الانكليز اخيرا الى مسرحية شكلية تحتفظ بريطانيا معها بكامل وجودها في المنطقة بما في ذلك الوجود العسكري . وهو امر معناه ان بريطانيا سوف تنسف وعودها القديمة وتتصدى بسلاح القمع للحركة الوطنية من جديد .

ان وعي الثوار لطبيعة هذا المخطط الذي بدأ يتمخض عنه تفكير بريطانيا وسلوكها الآن يفرض عليهم ان يجابهوا وجودها الاستعماري في مرحلته الجديدة بمخطط مقابل يستهدف تصعيد الثورة الى حيث تصبح قادرة في النهاية على طرد بريطانيا بالقوة من الجنوب المحتل ، وذلك معناه انه سوف تكون امام الثورة مرحلة جديدة من القتال المسلح الدامي في كل مناطق الجنوب ، وبكثافة لا بد ان تحقق غرضين في آن واحد : جعل الوجود البريطاني في الداخل جحيما لا خلاص منه الا بالتسليم ، وترسيخ قناعة الرأي العام العالمي في الخارج بان الاستعمار — وليس الاستقلال — هو المستحيل .

بسلاح الوحدة الوطنية ...

وكي تتصاعد الثورة الى هذا المستوى الشامخ القادر على دحر بريطانيا في النهاية ، لا بد من تعبئة شاملة تجند كل طاقات الجنوب الوطنية وتقذفها في المعركة الى مداها الكامل، ومن هنا نعود لنتاكد الاهمية التاريخية الاستثنائية لذلك الهدف الكبير : هدف تعميق اشكال الوحدة الوطنية وترسيخها .

فبالوحدة الوطنية يستطيع شعب الجنوب ان يهوي بالضربة القاضية على راس بريطانيا، حين يسد من امامها كل الثغرات ويحشد في وجهها كل الطاقات ويفجر من حولها معركة تدخلها الجماهير كلها موحدة الصف والهدف .

وبالوحدة الوطنية يستطيع شعب الجنوب ايضا ان يصفع ادعاء بريطانيا امام الرأي العام العالمي بان المنطقة عاجزة عن الاستقلال، ليفند هذه الورقة التي تلمبها الدعاية الاستعمارية الان .

ومرة اخرى لابد ان تقترن بطولة الحركة الوطنية في الجنوب باشد الوعي لضرورة تماسك الثوار واتحاد قواهم تطويقا لمخططات التخريب البريطانية وارتفاعا الى مستوى الهدف الكبير، هدف الاستقلال الذي يطعمه شعب الجنوب الآن من لحمه ويسقيه من دمه ..

ج.ع.م

محاولة جادة لمواجهة مشاكل القارة الافريقية

مرة اخرى ، اخذت القاهرة زمام المبادرة في الدعوة لعقد مؤتمر افريقي مصغر ، يقف امام مشكلات القارة الاساسية، ويحاول ان يضع لها الحلول ، خاصة بعد ان دخلت القارة في السنوات الاخيرة ميدان معركة جديدة ، صعبة وطويلة ، هي معركة البناء الاقتصادي والاجتماعي .

اذا كانت هناك نتائج ايجابية عديدة ستتولد عن المؤتمر ، فان ابرز هذه النتائج بدون شك ، السعي الارادي من قبل زعماء القارة ، لتحريك الجو السياسي والفضائي فيها ، بعد ان تعرض هذا الجو لسلسلة من المحاولات الدولية ، استهدفت كلها فرض نوع من الركود عليه . وقد اوضح الرئيس عبد الناصر في الكلمة الختامية التي القاها هذه النقطة بقوله « لعل ابرز ما يعنيه هذا الاجتماع ، انه في وقت كان يراد فيه لافريقيا ان تسكت ، فانه كان صوتا للحق . وفي وقت كان يراد فيه لافريقيا ان تتراجع ، فانه كان خطوة الى الامام . وفي وقت كان يراد فيه لافريقيا ان تلتزم مواقع الدفاع عن النفس ، فانه كان خروجا الى استلام زمام المبادرة وتقبلا ايجابيا للمسؤولية » ان هذه الكلمات ، تعطي تماما المعنى الحقيقي لاجتماع القمة المصغر ، ونضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بالوضع السياسي في افريقيا ،وبالتيارات التي يتعرض لها .

ان كلام الرئيس عبد الناصر يختصر تجربة سياسية مريرة ، حاولت الدوائر الاستعمارية الغربية ان تفرضها على دول افريقيا . وحين وقف المؤتمر امام قضية روديسيا ، وجعل هذه القضية على راس جدول اعماله ، فهو انما كان يختار المثل الابرز الذي سعت الدوائر الاستعمارية من خلاله لفرض حالة الركود والاستسلام على شعوب افريقيا . فقد كانت هذه القضية بالرغم من وضوحها المطلق ، ميدان الاختبار للقوايا الاستعمارية ، وميدان الاختبار المقابل ايضا لجدية النضال الافريقي.

في هذا الميدان نولت بريطانيا تنفيذ اللعبة السياسية بكل حذافيرها . اعلنت في مواقفها الدعاوية استنكارها لموقف الاقلية البيضاء ، وتصميمها على فتح المجال امام الشعب الروديسي ليمارس حياة سياسية حرة . اما في مواقفها العملية ، فقد رفضت ان تنفذ كل ما من شانه ان يدفع باقوالها الى حيز التطبيق، وهكذا بقي البترول يتدفق الى روديسيا ،وبقيت علاقاتها الاقتصادية قائمة على حالها . باستثناء بعض الاجراءات الشكلية التي اتخذت لدعم الموقف الدعاوي ليس الا ..

كان هدف بريطانيا من هذه اللعبة ، ان تدخل قضية روديسيا في متاهات الجدل السياسي ، حتى تموت حيويتها ببطء ، وحتى يكون موت القضية الروديسية مدخلا لموت قضايا اخرى ، هامة وحيوية بالنسبة للقارة .

وهكذا ، فان مؤتمر القمة الافريقي المصغر، حاول في اجتماعات القاهرة . ان يبرز امام الغرب تصميمه على رفض اللعبة البريطانية وعلى رفض مخطط الركود السياسي والاجتماعي الذي يحاول الجميع فرضه .

ان قضية روديسيا ، لم تكن سوى المدخل. ذلك ان مخطط الوصول بافريقيا الى حالة من الركود ، قد شمل حتى الآن دوائر عديدة ، سياسية واقتصادية ، ومما لا شك فيه ان المؤتمر وقف عند هذه الدوائر كلها ، محاولا وضع الخطط العملية لمواجهتها .

اول هذه الدوائر ، سعي الغرب للقيام بسلسلة انقلابات متوالية ، في الدول الافريقية المختلفة التي حاولت ان تميز نفسها عن الغرب ، وان تقيم داخل بلادها علاقات تهيء لاستقلال حقيقي فيها بدفع شعوب افريقيا نحو مواقع متقدمة،تنهي حالة الاستغلال الاقتصادي، وحالة التبعية للاحتكارات العالمية .

وبعد ان نجح انقلاب غانا ، وبعد ان نجحت انقلابات اخرى في مناطق متعددة من افريقيا ، حاول الغرب ان يتابع هذه السياسة لينهي وجود الدول المتحررة الاخرى ، ومع ان الاحساس بذلك كان شاملا ، الا ان لقاء القاهرة ، كان محاولة جادة في هذا المجال لوضع سياسة عملية ، تحبط مخطط الانقلابات المرسومة تفاصيلها في مكاتب المخابرات الاجنبية .

اما ثاني هذه الدوائر ، فقد تمثلت في سعي الغرب لاستعمال سلاح الضغط الاقتصادي على الدول الافريقية ، لاجبار هذه الدول على التزام مواقف سياسية معينة ، تتناقض مع مصالح الشعوب الافريقية . واستعمل الغرب نفوذه في الاسواق العالمية لمنحكم باسعار واردات وصادرات افريقيا ، كما استعمل هذا النفوذ ليمنع الشركات الكبرى من ان تبادر للمساهمة في انجاز مخططات التنمية الموضوعة . وكانت النتيجة ان الدول الافريقية وجدت نفسها امام طريق محفوف بالمصاعب ، لا يمكن تخطيه ما لم تقم بينها جميعا مواقف محددة ، تحاول ان تتصدى للتحالف الغربي . ولقد طرح هذا الموضوع على الصعيد الافريقي قضية في منتهى الاهمية هي : ضرورة تطوير مؤتمرات عدم الانحياز ، ونقلها من صعيد بحث التحرر السياسي ، الى صعيد بحث التحرر الاقتصادي . وفي اللقاء الثلاثي الذي تم مؤخرا بين الرئيس عبد الناصر ، والرئيس اليوغوسلافي تيتو ، والسيدة انديرا غاندي ، جرى بحث اولي لهذه الفكرة ، اذ قال البيان « ان استخدام القوة هو الطريق الفعال الوحيد لانهاء الوضع العنصري في روديسيا » وطالب « الدول التي تتعامل مع الحكومة غير الشرعية للاقلية العنصرية بانهاء هذه المعاملات فورا، حتى تكون مقاطعة الحكومة غير الشرعية مقاطعة عالمية وفعالة » وادان البيان « التحالف والتنسيق القائمين بين الاقلية العنصرية في روديسيا الجنوبية ، وقوى الاستعمار والعنصرية في جنوب افريقيا والمستعمرات البرتغالية » كما ادان المؤتمرون « السياسة البريطانية في روديسيا وحملوها مسؤولية الوضع الراهن هناك مسؤولية كاملة » .

ومواجهة قضية روديسيا لا تعني في النطاق الافريقي مواجهة قضية اقليمية ، بقدر ما تعني مواجهة السياسة الغربية الساعية لاجهاض التحرك الثوري ، في ابرز ساحاتها واكثرها وضوحا .

عطا الله فريج
ملبوسات جاهزة
للرجال
قريب سيتما ريفولي
بناية سيتما متروبول
بناية ادريس رميتس
شارع عبد العزيز الحمراء

Digitized by Birzeit University Library

● فصيلة من المقاتلين في المنطقة الغربية . ويبدو بينهم قائد المنطقة محمد علي دياني مشارا اليه بسهم . ●

ثورة ارتيريا

تقاوم اثيوبيا ومطامع اسرائيل

عثمان صالح

سكرتير جبهة تحرير ارتيريا يتحدث «للحرية»

رغم مضي أكثر من خمس سنوات على ثورة شعب ارتيريا ضد الاحتلال الاثيوبي لاراضيه ، فان هذه الثورة لم تزل مجهولة من قبل الكثيرين ، وهي الى جانب انها ثورة تحررية ، تقاتل ضد نوع من الحكم بدائي وعشائري ، تواجه مواجهة مادية ملموسة خطر التغلغل الاسرائيلي في افريقيا ، حيث تقدم اسرائيل لاثيوبيا كل ما يلزمها من امكانيات عسكرية ومالية لمواجهة نشاط الثوار .

ولذلك فان الحديث عن الثورة لا يكشف الجانب الاستعماري لدولة مثل اثيوبيا فقط ، بل يكشف ايضا دور اسرائيل في مقاومة حركات التحرر في العالم ، وخاصة ما يتصل منها بالواقع العربي .

وفي هذه المقابلة ، يضع السيد ((عثمان صالح سبي)) سكرتير جبهة تحرير ارتيريا امام القارىء صورة موجزة عن نشوء الثورة وظروفها ، وعن دور اسرائيل في مقاومتها .

س : هل يمكن اعطاء فكرة أولية عن ظروف نشأة الثورة في ارتيريا ؟

جـ . أعلنت الثورة المسلحة في ارتيريا في ايلول ١٩٦١ ، في منطقة الريف الغربي . وقفسنا في هذه المرحلة زهاء ثلاث سنوات اعتبرناها بمثابة مرحلة اعداد للثورة ، تم فيها تدريب وتنشئة كوادر عسكرية وسياسية، مع الحصول على نوعيات جديدة من الاسلحة. وكانت بالدرجة الاولى مرحلة اختبار لعلاقة كتائب المعسكرات بجماهير القرويين .

الا اننا كنا نشعر بأن مصير الثورة يتوقف على مدى انتشارها بحيث تشمل كل الرقعة الجغرافية لارتيريا مع استيعابها لكافة القطاعات الشعبية ، وهناك اربعة تجمعات واضحة في الثورة :

١ ــ جماهير القرويين .
٢ ــ الطلاب .
٣ ــ العمال .
٤ ــ العسكريون المحترفون الذين كانوا سابقا في عداد الجيش الاثيوبي ، وفي عداد الجيش السوداني .

واجب أن أتوقف قليلا عند دور العمال في الثورة . ان اغلب عمالنا المقاتلين قد عادوا الى ارتيريا بعد هجرة واسعة نحو السودان والسعودية واليمن والصومال . وقد بدأت هذه الهجرة في أعقاب الاحتلال الاثيوبي لارتيريا عام ١٩٥٢ . كان سبب الهجرة تدهور الوضع الاقتصادي اثر الاحتلال . اما عودة العمال فكانت استجابة لنداء الثورة عند قيامها ، بعد ان لعبوا قبل ذلك دورا كبيرا في تقديم الدعم المالي الذي هبا لنا امكانيات اليد .

بعد مرور ثلاث سنوات على بدء الثورة ، استطعنا ان ننتشر بالعمل جغرافيا وبشريا، وان نتخلص من واقع الانحصار في المنطقة الغربية ، وبذلك وسعنا مجال حركتنا ، واجبرنا العدو على القتال في رقعة واسعة . وتوجد الان خمس ولايات عسكرية :

١ ــ ولاية الساحل ويقودها عمر عزاز .
٢ ــ ولاية المنطقة الغربية ويقودها محمد علي دياني . وتعرضت هذه الولاية مؤخرا الى قصف جوي واسع ادى الى هجرة ٨ الاف لاجيء الى السودان .
٣ ــ ولاية البحر الاحمر ويقودها محمد علي عمرو .
٥ ــ ولاية اسمرة ويقودها ولداي كدساي، وهو مسيحي كما يدل عليه اسمه .

وقد استطاعت الثورة خلال فترة زمنية قصيرة ان ترتفع بمستواها العسكري مجبرة العدو على دفع امكانيات جديدة وكبيرة الى ساحة المعركة .

اما فيما يتعلق بنفوذ الثورة الجغرافي ، فان كافة مناطق الريف تدين بالولاء الكامل للثوار . وفي كل قرية تقريبا ، توجد لجنة تنسيق بين جنود الولايات وجماهير القرية ، ويشرف على اللجنة المفوض السياسي لدى كل ولاية عسكرية .

وفي الفترة الاولى فرضت علينا الظروف نمطا من التنظيم متعلقا بامكانياتنا ، وبعد فترة بدأنا في دراسة تجارب حروب التحرير المختلفة ، والاطلاع على اساليب تنظيمها ، واخذنا منها ما يناسب ظروف بلادنا .

وفي سعينا للتنظيم اولينا اهتماما كبيرا لامراض المجتمع المتخلف ، والذي تعتبر مجتمعنا نموذجا له ، وابرز هذه الامراض : العشائرية والطائفية . ووواجهنا هذه الامراض بنوع معين من التوجيه ، وبعزل القيادات التقليدية السابقة التي كرست واقع الخصومات بين طبقات الشعب ، بجانب اعتمادنا على عناصر الطلاب الذين لعبوا دورا اساسيا في تخطي هذه الامراض .

لذلك نستطيع ان نقول ان الثورة بالرغم من ادعاءات اثيوبيا ضدها استطاعت ان تحقق وحدة وطنية كاملة ، ابطلت دعوى اثيوبيا بان الثورة يقوم بها المسلمون فقط ، ضد مصالح مسيحيي المنطقة . وقد توجت هذه الوحدة الوطنية باتضمام السيد ((تدلا بابرو)) رئيس وزراء ارتيريا السابق الى الجبهة ، وهو ابرز زعيم مسيحي في المنطقة .

س : ما هي اهدافكم المحددة للثورة ؟

جـ : نستطيع ان نعرف الاحتلال الاثيوبي لارتيريا بانه توسع اقطاعي يرمي الى زيادة الرقعة الجغرافية لاثيوبيا ، مع ضمان الوصول الى البحر الاحمر . اذ ان اثيوبيا تفتقر الى ميناء بحري .

ويجب هنا ان نلاحظ ان اراضي ارتيريا كانت قبل الاحتلال الاثيوبي ملكا للاستثمارات الايطالية ، ولكنها حولت بعد ذلك لمصلحة الاستثمارات الاسرائيلية ، وبالذات الاراضي الواقعة على ضفاف نهر ((الجاش)) على مقربة من الحدود السودانية . وقد رافق عملية الاحتلال غرض المعقلية الاوتوقراطية للنظام الاثيوبي . وكذلك غرض قبيلة ((الامهرة)) اي قبيلة الامبراطور هيلاسلاسي ، على كافة شؤون المنطقة الادارية ، شاملة الوظائف والمناصب السياسية والعسكرية . وتتعاون هذه القبيلة مع القوذ الاقتصادي الاسرائيلي تعاونا كاملا .

ولعل هذا الواقع يحدد مباشرة اهداف الثورة . فهناك اولا الهدف الطبيعي في نيل الثورة من خلال تجربتها القائمة اساسا على جماهير الفقراء من قرويين وعمال وطلاب . وتنطلع بعد الاستقلال الى قيام ارتباط متين بين ارتيريا والاطار العربي العام . اما تطوير هذا الارتباط فيعتمد على نضج الاوضاع السياسية والنفسية والاجتماعية داخل ارتيريا وداخل الاقطار العربية الاخرى . ولكوننا ثورة تحررية فهذا يعني بداهة تطلعنا لعلاقات وثيقة مع كافة الدول التي تعطف على قضيتنا . وهنا اود ان اسجل انه منذ عام ١٩٦٣ كانت سوريا في طليعة الدول التي مدتنا بالمساعدات على كافة اشكالها .

س : ماذا كانت خطة اثيوبيا لمواجهة الثورة ؟

جـ : في البداية ، كانت اثيوبيا تعتقد ان السودان يقف وراء عمليات الاسكسريـــة الاولى ، كما كانت تعتقد ايضا ان هذه الثورة مجرد ثورة وقتية لا تعتمد على تنظيم قوي ، ولا تتطلع لاهداف بعيدة . لذلك انحصرت المواجهة في هذه الفترة في مساومة الحكومات السودانية المختلفة التي تعاقبت على الحكم ، وبالذات حكومة عبود العسكرية . ولكن تطور عملياتنا ونمو تنظيماتنا المختلفة في الداخل والخارج ، دفع اثيوبيا للعمل على خلق علاقات مع الدول العربية ، ومع بعض الدول الافريقية كمحاولة منها لعزلنا عن الدعم الذي نلقاه من هذه الدول ، وبالتالي خنقنا في الداخل ، كما عمدت الى تنمية النمرد الانفصالي في جنوب السودان ، للمساومة على مصير ثورتنا. ولكنها لم تستطع حتى الان ان تحصل على النتائج التي ترجوها في السودان . ويعود ذلك الى قوة الجبهة الشعبية السودانية المساندة لنضال الشعب الارتيري ، وللعواطف الطيبة التي يبديها كثير من المسؤولين تجاهنا .

وبعد فشل محاولات الامبراطور ، واستمرار الثورة في فرض وجودها ، غير الامبراطور استراتيجية المواجهة ، فاصبح اكثر ميلا للمواجهة العسكرية الحاسمة ، وتمثلت هذه المواجهة العسكرية الاخيرة في قصف واحراق مجموعة كبيرة من القرى في المنطقة الغربية . ولكننا كنا نعرف سلفا ان مساعي الامبراطور لتطويقنا في الخارج لن تكلل بالنجاح ، وكنا نستعد لاحتمال موقف العنف المتزايد من جانبه خصوصا بعد ان توسعت الثورة الى خارج المنطقة الغربية ، وما رافق هذا الانتشار من نسف لمستودعات البترول في ميناءي مصوع وعصب ، ومن اسقاط لطائرات السلاح الجوي الامبراطوري في منطقة المرتفعات .

الا ان هذا العنف مهما كانت نتائجه العسكرية فسيكون مفيدا لقضيتنا ، اذ انه سيكشف للعالم عقلية النظام الاثيوبي ، الامر الذي سيؤدي الى مزيد من الالتصاق العالمي بالثورة .

س : وما هي احتمالات خطتكم لمواجهة سياسة العنف ؟

جـ : لقد استطاعت الثورة خلال خمسة اعوام ونصف من القتال ان تحرز العديد من الانتصارات ، غير ان كل العمليات او معظمها كانت منحصرة في المناطق الريفية ، لتطهيرها من معسكرات الجيش الاثيوبي ، وتدمير قواعده في الريف ، والقضاء على عملائه وشبكاته ..

غير ان تكريس العمل في الريف لم يعط الثورة شهرة عالمية ، لانها مناطق بعيدة عن الاتصال الاعلامي بالعالم . غير ان هذه البداية كانت هامة وضرورية بالنسبة لنا ، اذ ان تمتين جذورنا في الريف سيعطينا امكانية الاطلاق لفرض نوع من الحصار على المدن الرئيسية سيستمر لمدة طويلة .

ومنذ عام ١٩٦٤ بدأنا العمل الفدائي في المدن ولكننا خفضنا من حجمه عامدين ، حتى نحتفظ بالانسجام ما بين العمليات في المدن ، والعمليات في الريف ، حتى تكون عمليات المدن مدعومة باستمرار بوجود عسكري قوي في الريف .

ومع هذا التطور استطعنا ان نشيء الامكانيات الفنية بالنسبة لرجال العصابات ، مع ارساء تقاليد تنظيمية لكيفية التعامل مع القرويين وتنظيمهم بشكل فعال . كما تطور جهازنا السياسي في الخارج وصار اقدر على التحرك وكسب التأييد العالمي للثورة .

س : ما هو اثر الوجود الاسرائيلي في ارتيريا على الثورة ؟

جـ : يشرف ضباط اسرائيليون مختصون على تدريب حرق الكوماندوز الاثيوبيين . كما ان حكومة اثيوبيا تقوم بارسال بعثات عسكرية الى تل ابيب . والى جانب ذلك يدير الاسرائيليون محطتين للارسال اللاسلكي في منطقة جبل ((مكهلاي)) ، وفي مدينة ((دقي امحري)) ، ولديهم ايضا زوارق حربية في البحر الاحمر تتمركز في ميناء عصب ، بقصد الحيلولة بين الثوار والبحر .

وهنا يهم اسرائيل كثيرا ان لاتوجد ايد عربية جديدة في منطقة البحر الاحمر ، بحيث يصبح هذا البحر بعد استقلال ارتيريا بحيرة عربية مغلقة ●●

الاردن

● الملك حسين ●

بعد ايام قليلة تبدا الانتخابات البرلمانية في الاردن ، مترافقة هذه المرة بمواقف سياسية علنية وضمنية ، تجعل منها مجرد تكملة للاتجاهات الجديدة التي يعتزم الحكم الاردني ان يخوض غمارها منسجما في ذلك مع المخطط الشامل للرجعية العربية .

والحديث عن شكلية الانتخابات في الاردن، وعن تزويرها بشكل متقن لتكون في خدمة اهداف السلطة ، حديث قديم ليست هناك اية جدوى من التركيز عليه او شرحه . فالمواطن الاردني يعرف ذلك تمام المعرفة ، ويستطيع ان يشير باصابع اليد ، وفي كل منطقة ، للعناصر التي عزمت على ترشيح نفسها للانتخابات ، ثم تدخلت سلطات الامن ومنعتها من ذلك بالتهديد والوعيد . كذلك يستطيع المواطن الاردني ان يسرد بالتفصيل لكل راغب، سلسلة الاجتماعات التي عقدت هنا وهناك ، لترشيح فلان او فلان عن هذه المنطقة او تلك ، وسلسلة الاتفاقات التي تمت ، ليكون لكل مرشح « مضمون » منافس شكلي ، كل الهدف من وجوده ان يعطي للانتخابات مظهرها المقبول ، هذا اذا اردنا ان نغفر عمدا عن فائزي التزكية ، في المناطق التي تخشى السلطة رغم كل اجراءاتها ان لا تضمن لهم فيها فوزا اكيدا .

كل هذا يعرفه المواطن الاردني ، وهي معرفة عبرت عن نفسها بتلك الاندفاعة الشعبية المغوية لالتزام موقف من اللامبالاة تجاه الانتخابات ، ثم تبلورت بنوع من الوضوح حين دعت القوى التقدمية في الاردن الى مقاطعة الانتخابات ، في منشورات سرية وزعتها على نطاق واسع .

الان هذا الوضوح الشعبي لطبيعة الانتخابات ولطبيعة التزوير الذي سيرافقها ، وما انبثق عنه من اعلان موقف المقاطعة ، لا يكفي وحده لتوضيح حقيقة الحلقة التي تمثلها الانتخابات الاردنية في مخطط الحكم الجديد ، وحتى نستطيع ان نصل الى هذا الوضوح المطلوب ، لابد ان نستعرض اولا ما طرا على الساحة الاردنية من تغيرات جذرية ومدى علاقة هذه التغيرات بالانتخابات الخامس عشر من نيسان .

احداث ممهدة

لقد كان الاردن خلال الاشهر الماضية ميدانا لثلاثة احداث خطيرة كان لكل واحد منها تاثير هام ومباشر على وضع الحركة الوطنية ، وعلى وضع الحكم الاردني بوجه خاص .

كان الحادث الاول ، العدوان الاسرائيلي على السموع ومانلاه من انفجار شعبي كاسح دام اكثر من عشرين يوما . وتحدد في هذا الانفجار الشعبي جملة مواقف عبرت عن مدى التناقض القائم بين الجماهير والسلطة . فقد كان هذا الانفجار مناسبة لكشف زيف الاستقرار الذي حاول الحكم الاردني ان يختفي وراء اطمئنانه الخادع ، في محاولة لاقناع الجميع بانسجام الشعب الاردني واستجابته لمشاريع وشعارات الحكم . كما كان مناسبة لتعرية ادعاءات الحكم بقوة الاستعداد العسكري على الخطوط الامامية ، مما ولد سلسلة من الشعارات ، طالبت بتحصين القرى الامامية ، وفرض نظام التجنيد الاجباري ، وفتح المجال امام قوات القيادة العربية الموحدة لتقوم بمهماتها كاملة في هذا المجال وهي شعارات تشكل بمجموعها ادانة كاملة للنظام الاردني.

وكان الحادث الثاني : نقع الجسور نهائيا بين الحكم الاردني وبين كافة المؤسسات المنبثقة عن مؤتمرات القمة ، والتركيز بشكل خاص على قطع الجسور مع منظمة التحرير ورفضه لكيانها من جهة ، ولكل مطالبها الحيوية من جهة اخرى . وكانت حصيلة هذا الموقف احداث نغرة كبيرة في المخطط العربي لمواجهة اسرائيل، لم يؤد الى شل الفعاليات العسكرية فقط ، بل ادى الى شل الفعاليات الشعبية ايضا .

اما الحادث الثالث فكان في اعلان الانحياز الاردني الكامل لسياسة السعودية في المنطقة العربية ، وما يعنيه ذلك من ارتباط شامل بمخططات الاستعمار الغربي لمواجهة قوى الثورة والتقدم في المنطقة . عبر هذا الانحياز عن هذه المنطقة او تلك ، وسلسلة الاتفاقات التي تمت ، ليكون لكل مرشح « مضمون » منافس شكلي ، كل الهدف من وجوده ان يعطي للانتخابات مظهرها المقبول ، هذا اذا اردنا ان نغفر عمدا عن فائزي التزكية ، في المناطق التي تخشى السلطة رغم كل اجراءاتها ان لا تضمن لهم فيها فوزا اكيدا .

كل هذا يعرفه المواطن الاردني ، وهي معرفة عبرت عن نفسها بتلك الاندفاعة الشعبية المغوية لالتزام موقف من اللامبالاة تجاه الانتخابات ، ثم تبلورت بنوع من الوضوح حين دعت القوى التقدمية في الاردن الى مقاطعة الانتخابات ، في منشورات سرية وزعتها على نطاق واسع .

الان هذا الوضوح الشعبي لطبيعة الانتخابات ولطبيعة التزوير الذي سيرافقها ، وما انبثق عنه من اعلان موقف المقاطعة ، لا يكفي وحده لتوضيح حقيقة الحلقة التي تمثلها الانتخابات الاردنية في مخطط الحكم الجديد ، وحتى نستطيع ان نصل الى هذا الوضوح المطلوب ، لابد ان نستعرض اولا ما طرا على الساحة الاردنية من تغيرات جذرية ومدى علاقة هذه التغيرات بالانتخابات الخامس عشر من نيسان .

احداث ممهدة

لقد كان الاردن خلال الاشهر الماضية ميدانا لثلاثة احداث خطيرة كان لكل واحد منها تاثير هام ومباشر على وضع الحركة الوطنية ، وعلى وضع الحكم الاردني بوجه خاص .

كان الحادث الاول ، العدوان الاسرائيلي على السموع ومانلاه من انفجار شعبي كاسح دام اكثر من عشرين يوما . وتحدد في هذا الانفجار الشعبي جملة مواقف عبرت عن مدى التناقض القائم بين الجماهير والسلطة . فقد كان هذا الانفجار مناسبة لكشف زيف الاستقرار الذي حاول الحكم الاردني ان يختفي وراء اطمئنانه الخادع ، في محاولة لاقناع الجميع بانسجام الشعب الاردني واستجابته لمشاريع

الحاج امين الحسيني

احمد الشقيري

الانتخابات الاردنيّة ودورها في اجهاض حركة الشعب الفلسطيني

بقلم : بلال الحسن

الفلسطيني الجديد يهدد كل جبر وجوده ، من خلال نسفه للاتفاقات التقليدية القائمة بينه وبين الاستعمار الغربي ، والتي تتناول بالدرجة الاولى بقاء الاردن بعيدا عن النزاع المباشر مع اسرائيل ، وعن السماح للدول العربية بان تستفيد من موقعه الجغرافي لهذه الغاية .

ولذلك جاءت الاجراءات الاردنية لتحاول اجهاض هذه الحركة الفلسطينية ، وتنهي المؤسسات الاردنية ، لتكون قادرة على ذلك ، وقد تبلل السعي لعملية الاجهاض هذه من خلال عدة مواقف ، برز بعضها الى العلن ولا زال قسم منها طي الكتمان ، ومن اهم هذه المواقف :

١ ــ استقدام الحاج امين الحسيني الى الاردن ، بعد خصومة سياسية دامت ثلاثين عاما . وكان هذا اللقاء بين الحاج امين ومسؤولي النظام الاردني ، فاتحة لقاء متعدد الجوانب بشمل الامور التالية :

١ ــ ان يسخر الحاج امين الحسيني كافة امكانياته لاستقطاب فلسطينيي الضفة الغربية حوله ليكون هذا الاستقطاب فاتحة تغيير في مواقفهم باتجاه تأييد النظام ودعمه .وفاتحة تغيير في موقفهم المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية . وقد تجسد هذا السعي حتى الان في المؤتمر الشعبي الذي دعا له ، ولاقى باجماع المراقبين فشلا شعبيا كاملا .

ب ــ ان يكون الحاج امين مستعدا لاستقطاب الفلسطينيين بناء على قاعدة اساسية ، ، هي اندماج هذا الاستقطاب في الكيان الاردني ومؤسساته الرئيسية وتم التعبير عن هذا الموقف بدخول انصار الهيئة العربية العليا في الانتخابات الاردنية ، وفوز ممثليهم بالتزكية في منطقة القدس .

جـ ــ ان يكون الحاج امين مستعدا لتشكيل منظمة فلسطينية جديدة ، تتولى مناقصة منظمة التحرير ، شعبيا ورسميا .

٢ ــ اما الموقف الاردني الثاني في مخطط الاجهاض الموضوع لمواجهة الحركة الفلسطينية فقد تمثل في اعلان الاردن عن استعداده منح الجنسية لكل فلسطيني سواء كان مقيما في الاردن او خارجها . ويستهدف هذا الموقف ، تقديم خدمات للفلسطينيين تعجز منظمة التحرير عن تقديمها ، والاستعداد لرفض كل موقف فلسطيني متميز بالقول بان غالبية هؤلاء فلسطينيين قد نالوا الجنسية الاردنية واصبحوا خاضعين لقوانين الدولة وسياستها .

٣ ــ اما الموقف الاردني الثالث في مخطط الاجهاض ، فقد كشف القناب عنه مؤتمر الدبلوماسيين الامبركيين الذي عقد مؤخرا في بيروت بصورة سرية . وعرف من قراراته ان امبركا قد اخذت على عاتقها مهمة اقناع الاردن باجراء اتصالات ثنائية مع المسؤولين الاسرائيليين لحل مشاكل الحدود بين الطرفين على ان يكون حل هذه المشاكل مقدمة للقاء من نوع آخر يعترف فيه الاردن بالوجود الاسرائيلي ، من خلال موقف شبيه بالموقف التونسي .

وهكذا ، نظهر هذه المواقف ان الاردن قد اخذ على عاتقه تنفيذ سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية ، تكون في مستوى مواجهة حركة الشعب الفلسطيني ، واضعا في واجهة هذه السياسة نمطا مهترئا من القيادات، وفاتحا امامها مجال الاندماج في مؤسسات الحكم ، وناتي الانتخابات البرلمانية في الخامس عشر من نيسان لتعطي لهذه المواقف كلها ، الشرعية المطلوبة .

المواجهة المطلوبة

وفي الوقت الذي كان فيه الحكم الاردني يمضي في رسم وتنفيذ سياسته الجديدة ، عبرت الجماهير الاردنية في اكثر من مناسبة عن رفضها الكامل لمواقف الحكم ، واندفعت القوى التقدمية لتحدد موقفا واضحا من الانتخابات كشفت فيه زيفها ، ودعت الشعب لمقاطعتها .

ان هذه المواقف تشكل نوعا من المواجهة البديلة للقضية المباشرة التي يعد لها الحكم الاردني ، الا ان الاقتصار عليها لن يقود في النهاية الى اي انجاز عملي . تطبيعة المخطط الموضوع اكثر خطورة من ان تكفي المواقف البديلة لمواجهته ، وتصميم الحكم الاردني عليه يفرض نوعا من الخطوات العملية ، يصعب بدونها احباط تحركاته .

والمهمة الاساسية الاولى التي لابد ان تتم في الساحة الاردنية لمواجهة تحركات السلطة تتمثل في مبادرة القوى التقدمية لوضع سياسة طويلة النفس تستهدف احياء الفصائل الشعبي ، بعد ان وجهت له ضربات عنيفة في اعتقالات العام الماضي .

ان احياء الفصائل الشعبي في الاردن ، يجب ان يتخطى في هذه المرحلة كل المشاكل الجانبية التي غرق فيها وكل مظاهر العمل المتفرد التي تاه في دروبها . فبعد ان استغل الحكم هذه الفرقة في صفوف الاوساط التقدمية ، يتوجب على الحركات التقدمية نفسها ان تتجاوز كل خلافاتها الجزئية ، في سبيل مواجهة الخصم الاساسي وما يبطنه من مؤامرات على الصعيد الفلسطيني والعربي . والاستفادة من فهم طبيعة هذه المؤامرات وابعادها ، قادر على ان يشكل في اوساط الجميع فهما مشتركا لطبيعة المعركة وللوحة شعاراتها ، بحيث يكون اللقاء حول هذه الشعارات ، بداية الاطلال على وضع شعبي متماسك يستطيع على الاقصى حد من حالة الفلقان في اوساط الجماهير ولذلك فان شعار « الجبهة التقدمية » يفرض نفسه في هذه المرحلة على الجميع ، ويتحمل الجميع مسؤولية تحقيقه ، كخطوة اساسي لدفع الفشال الوطني في الاردن الى مستوى جديد من الفاعلية .

اما المهمة الاساسية الثانية التي لابد ان تتم في الساحة الاردنية ، فتتمثل في مبادرة منظمة التحرير لرسم سياسة عملية لها تجعل منها الجبهة الاولى في تبني قضايا النضال الفلسطيني وتهيئة امكانيات النجاح امامها . كذلك يتوجب على منظمة التحرير ان ترسم سياسة عملية تستهدف ايجاد حل جذري لمشاكل الفلسطينيين الحياتية ، التي يعانون وطأتها يوميا وفي كل مكان .

وبدخول القوى الشعبية في الاردن الى ميدان ((الجبهة التقدمية))المناضلة وبدخول منظمة التحرير الى ميدان المعركة الحقيقي فوق الارض المحتلة تستطيع حركة النضال الفلسطيني والاردني ان تتابع مسيرها ، وعندئذ فقط يمكن القول بان مخططات الحكم الاردني ستواجه بمصير الفشل .وبان برلمانا يستوعب وجوها فلسطينية تقليدية ، هو كأي برلمان آخر ، مجرد صورة مشوهة عاجزة عن اعطاء الشرعية حتى لنفسها .

صفحة ــ ٧

Digitized by Birzeit University Library

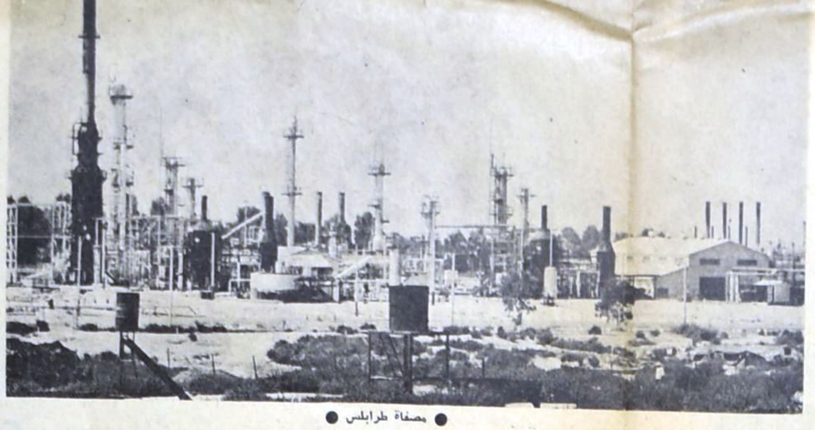

● مصفاة طرابلس ●

عودة الى «لبنان وقضايا البترول»

زيادة عائدات المرور لا تعني اختتام المعركة مع شركة نفط العراق ولا مع مدريكو

● كرامي يوقع الاتفاقية ●

بقلم: طلال سلمان

ليس بقصد التقليل من أهمية الكسب الذي تحقق للبنان بشكل زيادة في عائدات المرور التي يتقاضاها من شركة نفط العراق ، نكتب هذا الكلام .. وانما القصد ، كل القصد ، ان يعي المواطن في لبنان الابعاد الموضوعية لهذا الذي تحقق على ضوء المطلوب تحقيقه ، والذي ما زال بعد « النصر السهل » — على حد تعبير الرئيس كرامي نفسه — كما كان من قبله .. القصد أن يوضع الكسب الذي تحقق في حجمه الطبيعي ، وان تستمر المعركة مع شركات البترول العاملة في لبنان لاسترداد كل ما تختلسه من حقوق الخزينة والمواطن . فليست قضية عائدات المرور غير جانب جزئي وبسيط من المشكلة . أما صلب المشكلة فله ميدانان اساسيان : اولهما في طرابلس ، عاصمة الرئيس كرامي نفسه ، حيث تقوم المصفاة التابعة لشركة نفط العراق ، والثاني بالقرب من صيدا حيث تقوم مصفاة شركة مدريكو وتفرعاتها .

وعلى ضوء الواقع القائم هناك يجب النظر الى اتفاقية زيادة عائدات المرور .

التراجع والتصحيح المطلوب ..

واذا كان الحديث قد طال ، في هذه المجلة بالذات ، عن قضايا لبنان والبترول ، فذلك دليل حسي بسيط على ان تلك القضايا ما زالت كما كانت عند بداية الحملة لتصحيح الوضع الناتج عنها .

صحيح ان الرئيس كرامي قد تراجع مضطرا عن موقفه السابق من اتفاقيته الشهيرة مع شركة مدريكو ، ولكن الصحيح ان ذلك التراجع الاضطراري لم يخل بعد صيغة الموقف الواضح والمحدد .

كل ما في الامر ان كرامي قد باشر منذ حين « مفاوضات سرية » مع المدريكو لتعديل مشروع الاتفاقية القديم معها ، وهو المشروع الذي رفضته الاوساط الشعبية والمنظمات والاحزاب الوطنية والتقدمية ، وارتفعت اصوات الاحتجاج ضده في مجلس النواب ، حتى لم يجرؤ احد على طرحه للمناقشة فالتصويت . والمفاوضات السرية في هكذا قضية ، تحيطها بغموض ليس على اي حال في مصلحة المفاوض اللبناني .

هذا بالنسبة للمدريكو ، أما بالنسبة لشركة نفط العراق فان كرامي قد اكتفى — فيما يبدو — بما أمنه لنا التصر السوري في المعركة مع هذه الشركة بخصوص عائدات المرور ، وبقيت النقاط الاخرى معلقة لا يقرب منها احد.

ماذا نريد بالتحديد ؟

ولقد يسأل البعض جاهلا او متجاهلا :

— ولكن ، ماذا نريد ابعد من شركة نفط العراق ، وهي قد دفعت بالفعل ما استحق لنا بذمتها من زيادة في العائدات ؟

وهذا سؤال منطقي الان ، اذا حسنت النوايا ، خاصة وان المراجع الرسمية ، وكذلك مراجع الشركة المدعاة ، تقوم بحملة ضارية لتضخيم « النصر » الذي حققه لبنان ، ونستطرد فندعي ان كل مشاكلنا مع شركة نفط العراق قد حلت وانتهى الامر الى ما يجب ان يكون !. هذا رغم ان عائدات المرور لم تكن في اي يوم منطق المشاكل والمطالبات مع هذه الشركة ، باعتبار انها منذ عام ١٩٥٥ تستند — نظريا — الى قاعدة تقاسم الارباح ، وانها — بالتالي — محلولة .. حتى تكشف ان الشركة تكذب وتزور في حساباتها ، ونعطينا في هذا المجال ايضا اقل مما نستحق .

فما هي — حقا — مشاكلنا الاخرى الاساسية مع هذه الشركة ، ثم مع مدريكو ؟

نفط العراق وفضائح مصفاتها

بسرعة وايجاز تامين ، يمكن القول ان ابرز وجوه هذه القضيحة ، هي التالية :

● اولا : ان شركة نفط العراق تبيعنا ، من مصفاتها ، كمية مخصصة للاستهلاك المحلي . والفضيحة انها تحاسبنا على اساس ما يسمى « السعر المعلن » مع حسم « تشجيعي » متفق عليه .. والسعر المعلن سعر غير حقيقي اطلاقا . بمبارة اخرى : ان الشركة تبيعنا حاجتنا من البترول المكرر في مصفاتها بأعلى من السعر العالمي ، رغم اننا نمنحها وضعا احتكاريا فريدا لمدة سبعين سنة قادمة !. ورغم ان بوسعنا ، ومن مصلحتنا ، ان نستورد ما نحتاجه من البترول باسعار اقل ، وبشروط افضل .. وعروض الكتلة الشرقية جاهزة ، ومرنة بحيث يمكنها مساعدتنا على احدى ازماتنا المستوية والدائمة وهي ازمة تصريف الفائكه ، اذ تعرض علينا هذه الكتلة ان نقايضها تفاحا وحمضيات ببترول فلا نرضى!

● ثانيا : ان الشركة تسرقنا جهارا ونهارا .. ففي حين تسلم سوريا ما يلزمها من البترول بسعر ١٩٨ سنتا للبرميل ، نجدها تسلمنا كميتنا بسعر ٢٫٢١ دولار . ولا يمكن الادعاء ان الفرق ناتج عن ازدياد الكلفة ، خاصة متى علمنا ان نقل برميل البترول من السعودية الى الزهراني في لبنان لا يكلف الا ١٦ سنتا ، ولا يعقل بالتالي ان يتكلف نقل البرميل من حمص الى طرابلس ٢٣ سنتا .

● ثالثا : ان الشركة تستغفلنا فتسرق مادتي غاز البوتان والفيول أويل البحري لحسابها الخاص ، ثم تبيعنا ما نحتاجه من هاتين المادتين بسعر يزيد ٢٥ ليرة بالطن عن السعر العالمي .

● رابعا : ان الشركة ما تزال تضمن كلفة الانتاج ٧ بالمئة من قيمة منشآتها كاستهلاك سنوي ، علما بان منشآتها قد اقيمت مع بداية عملها عام ١٩٤١ .. وهذا يعني انها استوفت ، على امتداد ٣٦ سنة ، قيمة هذه المنشآت مضاعفة ١٨٢ بالمئة.

لا ضرائب ..

● خامسا : ان الشركة لا تدفع اية ضرائب : لا ضريبة الدخل ، ولا ضريبة الاملاك المبنية ولا اية ضرائب او رسوم اخرى ... مع العلم ان نسبة ارباحها تفوق اية نسبة اخرى يحققها راس المال الموظف في اي مشروع اخر .

● سادسا : ان الشركة تختلس الارباح . وفي عام ١٩٦٥ — مثلا — كانت ارباحها نحو ٧ ملايين ليرة ، ولكنها تقلصت الى ٣ ملايين فحسب عندما جاء وقت تقاسم الارباح مع لبنان ، وفقا للاتفاقية المعقودة بهذا الصدد..

وهكذا فنحن نخسر نحو عشرة ملايين ليرة سنويا مع شركة نفط العراق : نخسرها في الفروقات بين السعر المعلن والسعر الحقيقي للبترول الخام ، وفي كلفة التكرير ، وفي تمنع الشركة عن دفع ضريبة الدخل والضرائب والرسوم الاخرى ..

واذا ما اردنا محاسبة الشركة عن هذه الخسارة بمفعول رجعي لا يمتد الى ابعد من تاريخ آخر اتفاقية عقدت معها — وتاريخها سنة ١٩٥٩ — لطالبناها بنحو ثمانين مليون ليرة فقط لا غير !.

ومن ذلك كله ينضح ان مشكلاتنا مع الاي. بي. سي. لا يحلها مجرد حصولنا على ٦ ملايين و ٧٠٠ الف ليرة !

أما مدريكو !..

هذا بالنسبة الى نفط العراق ، فماذا بالنسبة الى شركة مدريكو ؟

بسرعة وايجاز يمكن تلخيص وجوه الغبن في مشروع الاتفاق الاخير الذي عقده الرئيس رشيد كرامي نفسه معها بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ، كما يلي :

●● اولا : تبيعنا المدريكو أكبية اللازمة للاستهلاك المحلي « بالسعر المعلن » الذي يزيد بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة عن السعر العالمي .. مثل نفط العراق تماما ! ومجموع الخسارة التي نتكبدها نتيجة هذه المعاملة ٦ ملايين و٧٦٩٬٣٠١ ل. ل. سنويا !

●● ثانيا : تحاسبنا الشركة على اساس « فوب صيدا » ، مع ان كميتنا مأخوذة من المصفاة راسا ولا ضرورة لتحميلها على السفن ثم انزالها لتباع لنا ! وهذا بسبب لنا خسارة سنوية تدرها مليون وربع المليون من الليرات ..

●● ثالثا : ان الشركة تكبدنا خسارة سنوية اخرى بمقدارها ٣٫٨٨١٫٥٩٨ ليرة ، في كلفة تكرير الكمية التي تنالها للاستهلاك المحلي .. اذ تحاسبنا على اساس ان كلفة البرميل الواحد ٢٢٦ قرشا ، في حين ان اعلى معدل للتكرير في العالم هو ١٥٠ قرشا .

●● رابعا : ان الشركة قد سرقت من الخزينة اللبنانية مبلغ ١٢٫٧١٣٫٨٣٨ ليرة خلال المدة بين ١٩٥٦ و ١٩٦٥ كمتأخرات ضريبة دخل — بشهادة جداول تكاليف وزارة المالية نفسها التي وزيرها شبه الدائم الرئيس كرامي — .. مضافا اليها ما استحق عن نفس الفترة كضريبة املاك مبنية . وواضح ان هذا المبلغ يفترض ان يكون قد زاد مستحقات هذه الضرائب عن الفترة التي تلت مشروع الاتفاق المعقود في تشرين الثاني ١٩٦٥ مع الشركة .

الخسارة : ٧٥ مليون !

وباختصار فان مشروع الاتفاق الجديد مع شركة مدريكو يضيع على الخزينة اللبنانية لقاء ٧٥ مليون ليرة هي حاصل جمع الخسائر التالية :

● ١٢٫٧ مليون ليرة متأخرات ضرائب عن الفترة بين ٥٦ — ١٩٦٥

● نحو ٥٠ مليون ليرة فروقات اسعار وكلفة تكرير عن نفس الفترة

● نحو ١٢ مليون ليرة فروقات اسعار وكلفة تكرير عن عام ١٩٦٥ بالذات .

يضاف الى هذه المبالغ الخسائر الناجمة عن استمرار نفس الوضع منذ تاريخ عقد مشروع الاتفاق الاخير ، الذي لم يصبح ساري المفعول بعد ، وحتى الان .

وعلى ضوء هذه الخسائر بالذات يفترض ان تناقش اخبار تعديل هذا الاتفاق التي تشيعها الان مصادر الرئيس كرامي بعد ما اكد — شخصيا — انه بصدد سحب الاتفاق من المجلس النيابي لتعديله .

لماذا لا نقيم صناعة بتروكيماوية ؟

وقبل التعديل وبعده ، علينا الا ننسى احدى القضايا الاساسية المستهدفة اصلا من وزواء اثارة موضوع البترول ، والتي ربما تكون اهم من قضية العائدات وابعد اثرا . ونعني قضية الافادة الكاملة من امتيازات الوضع الجغرافي في لبنان لاقامة صناعات بتروكيماوية متطورة بوسعها ان تسهم — والى حد كبير — في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد الان .

وفي هذا المجال يقول الخبير البترولي الشيخ عبد الله الطريقي :

« من المؤسف ان لبنان لم يستفد حتى الان من الوفرة المرجوة من مرور هذه الكميات البترولية الكبيرة « حوالي ٤٦٣ مليون برميل سنويا » عبر اراضيه في طريقها الى مراكز الاستهلاك في اوروبا وأميركا ..

« .. وان اقامة صناعة تكرير وطنية في لبنان هي فكرة عظيمة ، شرط ان يكون الهدف الرئيسي فيها المنتجات ، وعلى ان تتفرع من صناعة التكرير هذه صناعات بتروكيماوية كصناعة الأسمدة الصناعية والبلاستيك وغيرها ..

« .. ومن رأينا انه اذا ما اريد للبنان ان يستفيد من الظروف الحالية استفادة حقيقية ، فلا بد من تكوين شركة لبنانية مساهمة تدخل الحكومة — اذا كان ذلك ممكنا — شريكة بجزء من راسمالها . ومن رأينا انه ينبغي على هذه الشركة ان تحاول قصر نشاطها في المرحلة الاولى على بناء مصانع التكرير ومصانع البتروكيماويات لسد حاجات الاستهلاك المحلي ولاغراض تصدير المنتجات » .

« .. ويمكن البدء بصنع المنتجات البترولية التي لا تصنع في البلاد حاليا كوقود الطائرات النفاثة وجميع انواع زيوت المكائن وزيوت التشحيم ».

المهم .. اثبات الوجود ..

ولقد يتساءل البعض :

« — ومن اين لنا رؤوس الاموال والخبرات الضرورية لاقامة هكذا صناعات متقدمة » ؟

والجواب البسيط : ان قضية انشاء المصفاة الوطنية الثالثة يمكن ان تكون البداية . فمن الممكن تخصيص هذه المصفاة بانتاج المواد اللازمة للصناعات البتروكيماوية ، شرط ان تتحرر الدولة من عقدة خوفها من الشركتين الاجنبيتين وتحزم امرها فتنهي موضوع الترخيص لهذه المصفاة وتجيز لها استيراد الالات اللازمة لبدء العمل .

المهم فقط ان تثبت الحكومة وجودها . وذلك لن يتحقق الا بتحصيل الحقوق المختلسة

في عالم الاحلام !.

أما ترك الحبل على الغارب لهذه الشركات، فيتاح لها ان تحتكر ، وان تستغل ، وان تهرب ارباحها ، وان تسرقنا جهارا نهارا وفي حماية قوانين مفصلة خصيصا لاغراضها .

واما الزهو والفخر بتحصيل بعض الفتات المختلسة ، في حين يبقى الاختلاس مستمرا ومتصلا ، ويظل حجمه هائلا وفظيعا ..

واما التصرف دائما ، مع هذه الشركات، وكأنها سيدة الموقف : ان تنازلت فتكرمت علينا بمنحة ، كان به ولها الشكر ، والا فليس امامنا غير الصبر وانتظار الترياق من .. سوريا ، او من العراق !

أما هذا كله فلا يحل قضايا البترول في لبنان، ولا يحمي حقوق خزينته ، ولا هو يؤمن اية فرصة للافادة الحقيقية من هذا المورد الضخم ..

وعلى ضوء المطلوب حقا من شركات النفط بكتسب الاتفاق الاخير مع شركة نفط العراق حجمه الطبيعي؛

عمّال المرفأ يحققون بالإضراب الجزء الأكبر من مطالبهم

● محمد نعيم الاسير ●

بعد اضراب رمزي ناجح وشامل لمدة يوم واحد فقط ، مع تهديد بالعودة الى الاضراب غير الرمزي وغير المحدد بموقت ، استطاع عمال قطاع البحر أن يضعوا انفسهم — ومعهم الشركات التي يعملون فيها ولديها ، وكذلك ادارة صندوق الضمان الاجتماعي — على طريق تحقيق مطلبهم المحق والعادل والمشروع .

ولقد كان مطلب هؤلاء العمال بسيطا جدا ، في الشكل ، حتى ليكاد يحسب من البديهيات : كانوا يريدون الانتساب الى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، الذي طالما قرأوا وسمعوا انه انشيء من اجلهم وبغرض توفير ظروف افضل لهم ..

على أن هذا المطلب كان يقابل بموقف ممتنع من قبل الشركات ، وعجيب من قبل الدولة :

● الشركات تزعم ان طبيعة عمل هؤلاء العمال لا توفر لهم وضعا مستقرا وارتباطا نهائيا محددا ، وانها — بالتالي — لا تستطيع ان تتحمل النفقات المادية لانتسابهم الى صندوق الضمان ..

● والدولة كانت تدعي — بلسان ادارة الصندوق — ان الوضع الخاص والفريد لهؤلاء العمال يجعلهم بطبيعة الحال خارج منطوق قوانين الصندوق، وانه لا بد من تعديل تشريعات الصندوق ومبادئه ليمكن قبول انتسابهم اليه ... وهذا فوق طاقة المسؤولين بالصندوق !

ويقول محمد نعيم الاسير ، احد قادة عمال قطاع البحر :

— لم يكن امامنا غير الاضراب .. وبدا الاعداد له . كانت العقبة الاولى والمخيفة ان عمال قطاع البحر يتوزعون على سبع نقابات مختلفة ، ظاهريا على الاقل ، بدليل انها تتوزع — بدورها — على اكثر من اتحاد عمالي واحد . لكن مصلحة الكل جمعتنا ، وكان القرار الجماعي بالاضراب ، ثم كان الالتزام الكامل به ... وهكذا فوجئت الشركات — والدولة ايضا — بتوقف نحو ستة الاف عامل في المرفأ عن العمل دفعة واحدة . هنا فقط ادرك الجميع ان القضية جدية تماما ، فتشوفا الى الاتصال بالعمال ، ومحاولة استرضائهم بالوعود والعهود وبالاعتذار عن المواقف السابقة .

ويضيف محمد نعيم الاسير قوله :

— وانتهى يوم الاضراب وقد ارتسمت في الافق مشاريع حلول لتفتيتنا . كانت خسارة اصحاب الشركات ضخمة ، وقد قدرت بنحو عشرة الاف جنيه استرليني .. اي بما يوازي ما سيدفعونه بنتيجة انتسابنا الى صندوق الضمان ، لعام كامل .. وهكذا اعادوا النظر في موقفهم ، وقرر بعضهم المبادرة الى تحقيق مطالب العمال . وبالفعل نالت قيادة عمال المرفأ في ذلك اليوم وحده ، برقيات ورسائل من معظم اصحاب الشركات العاملة في المرفأ يتعهدون فيها بتحقيق مطلبنا . كذلك فقد تحركت ادارة صندوق الضمان — بضغط من الشركات اياها — فاعلنت انها بصدد اعداد تشريع خاص لعمال قطاع البحر ، يمكنهم من الانتساب الى صندوق الضمان ، ومن الافادة — بالتالي — من تقديماته .

هذه هي مشكلة عمال البحر باوجازشديد . وهي قد انتهت الان ، او انها بطريق الانتهاء تماما .. لكن ما تكشف عنها هو الاهم : ان ارباب العمل في لبنان ، والرأسماليين اجمالا ، لا يفهمون غير موقف القوة دائما .. ومثلهم الدولة : لا تلبي الا طلبات من تخافهم .

وهكذا كفى يوم اضراب واحد — بالخسائر المادية التي نجمت عنه — الى تحول اساسي في موقف ارباب العمل ، والى اختلاف جوهري في موقف الدولة من القضية .

وناكد للمرة الاخرى ، ان حقوقهم لن تعطى لهم منحة بفعل مسايرة المتطور ، او نفهم روح العصر ، وانما بد لهم ان ينتزعوها انتزاعا ، وبايديهم وحدها .. والاضراب اول طرق انتزاع الحقوق ، وليس اخرها باي حال ..

Digitized by Birzeit University Library

شؤون عالمية

اليونان

بانتظار الانتخابات .. توتر وغموض وتهديد بالثورة

مرة اخرى .. انفجرت الاحداث في اليونان ،وتحولت شوارع وساحات العاصمة اثينا وبقية المدن الكبرى الى مسرح للمظاهرات والاصطدامات بين مختلف التيارات السياسية ، ومرة ثانية يعود الحديث همسا وعلانيةعن مؤامرات يدبرها العسكريون اليمينيون بالتعاون مع القصر لتاجيل موعد الانتخابات المقرر اجراؤها في نهاية أيار القادم ، وفي الوقت ذاته تتصاعد حدة التوتر الاجتماعيلدى الطبقات الشعبية وذات الدخل المحدود .

الملك : امامه حل من اثنين

باباندريو : الدستور .. او الثورة

منذ بضعة اسابيع ، بدات تتجمع في سماء اليونان سحب ازمة سياسية ، واخذ الرأي العام يعبر سواء في الشارع والاماكن العامة، او بواسطة الصحافة عن رأيه في الصراع القائم وراء الكواليس السياسية ، وبالتاثير الذي يمارسه على نواب الوسط والاتحاد الراديكالي ، وبالتالي على الانتخابات المقبلة ، وعلى الاحتمالات التي يمكن ان تنجم عنها .

واخذوا يتذرون « الوعود » هنا ، وستكشفون الجو هناك . هذا في الوقت الذي انقسم فيه الناخبون بين من هو مقتنع بان الانتخابات ستجري في موعدها المحدد ، وبين من هو مؤمن بان القصر وكبار الجنرالات سيعمدون الى تاجيلها .

ووسط هذه الظروف الغامضة ، انصرفت القوى السياسية اليمينية واليسارية الى اعداد نفسها للمعركة الفاصلة : اليمين من جانبه يحلم بالفوز باكثرية ساحقة بزعامة كارامنليس ، واليسار من الناحية الاخرى ، يامل بنصر كبير يحققه بقيادة اندريا باباندريو ابن الرئيس السابق جورج باباندريو . ومما يلفت النظر في هذا المجال هو ان باباندريو الابن قد نجح في شق طريق لنفسه مستقل عن طريق والده ، وبات يمثل الزعامة التقدمية الثانية في اليونان . وهو يمتاز بديناميكية غير محدودة تختلف عن الاساليب التي تعود عليها الساسة اليونانيون ، يضاف اليها انه اصبح يجسد اماني اليسار الشعبي وتطلعات البرجوازية في الوقت نفسه ، فهذه الاخيرة بدات تراودها احلام السيطرة على الحكم ، لانها لا ترى في النظام القائم سوى قوة معادية تعترض سبيل تحقيق اهدافها ، ولهذا السبب انكفات البرجوازية نحو اليسار لتتحالف معه في صراعه مع المؤسسات التقليدية .

ولكن ذلك كله لا يعني مطلقا بان اندريا باباندريو يتماون مع اليمين ، على العكس انه يخوض المعركة ضده وضد القصر الذي يريد له ان يتحول الى مجرد اداة دستورية محدودة الصلاحيات ، ولعل هذا السبب بالذات هو الذي جعل باباندريو الاب زعيم « اتحاد الوسط » يعيد النظر في موقفه من كانيلوبولس رئيس الاتحاد الراديكالي الوطني ، وبالتالي الغاء حالة الهدنة التي كانت قائمة بين رئيس الوزراء السابق وبين الملك .

وبالفعل ... ما ان اعلنت الدوائر المسؤولة عن قرار عزل وتسريح قائد اركان الدفاع الوطني الجنرال تسولوكاس من منصبه حتى ابرت الصحف التقدمية واليسارية تهاجم زمرة الجنرالات التي نفذت هذا الاجراء تحت تاثير خوفها من نتائج الانتخابات القريبة . واخذت اوساط اليسار واليسار الوسط تتحدث عن تواطؤ اليمين العسكري مع القصر لفرض سيطرتهما الكاملة على أجهزة الدولة وتحويل هذه الاخيرة الى اداة طيعة بسخرانها لتنفيذ مخططهما المشبوه الرامي اما الى تعطيل الحياة الدستورية ، واما تاجيل الانتخابات. واعربت هذه الاوساط من استيائها لقرار عزل الجنرال الذي ذهب ضحية الشهادة التي كان قد تقدم بها الى المحكمة اثناء القظر بقضية اسبيدا والتي جاءت في صالح المتهمين.

اما جورج باباندريو ، فقد اكتفى بالتعبير عن اسفه العميق للقرار الذي اتخذته حكومة انتخابات ليس من صلاحياتها اصدار مثل هذه القرارات ، واضاف بانه لن يعمل على اسقاط حكومة السيد باراسكيفوبولوس حتى تتم الانتخابات في موعدها المحدد ، هذا مع العلم بان زعيم حزب اتحاد الوسط واثق بان اقدام الحكومة على اقالة عدد من كبار الضباط في الجيش والشرطة والدرك ، كان القصد منه خلق ازمة وزارية تتيح للقصر ومن هم وراءه المجال لتاجيل الانتخابات .

وبينما كانت الدوائر السياسية تراقب الصراع الصامت ، انفجرت الازمة عندما تقدم جورج باباندريو الى البرلمان بمشروع تعديل الفانون الذي يقضي بملاحقة النائب اثناء الفترة الواقعة بين موعد حل مجلس النواب وبين موعد اجتماع المجلس الجديد المنتخب ،ونتيجة لذلك انفرط عقد المهنة التي كانت قائمة بين اتحاد الوسط وبين الاتحاد الوطني الراديكالي، واصبح بالتالي من الصعب على الحكومة الحصول على ثقة اكثرية النواب .

وقد اعتبر المراقبون في تفسير الدوافع التي حملت رئيس اتحاد الوسط على تقديم مشروع تعديل القانون المذكور ، فذهب بعضهم في قوله بان باباندريو الاب قصد احراج الحكومة ودفعها الى الاستقالة . اما البعض الاخر فقد زعم باته يسعى الى انقاذ ابنه اندريا من المحاكمة .

ويعتقد انصار الراي الاول بان باباندريو بات مقتنعا بان حكومة باراسكيفوبولوس — بعد اجراءات التسريح — تتاهب مع القصر وكبار العسكريين في سبيل تثبيت السيطرة على دوائر الدولة توطئة لاستخدامها في ترتيب الانتخابات لصالح اليمين والرجعية .

ولكن دعاة الراي الثاني يردون بان جورج باباندريو لم يقدم على خطوته الا من اجل حماية ابنه من قضاء لا يثق به .

وبين هؤلاء واولئك ، ارتفعت اصوات تنادي بضرورة ازالة «سباب الخلاف بين « الاشقاء المتنازعين » — والمقصود هنا اتحاد الوسط والاتحاد الراديكالي ، على اعتبار ان الفترة المتبقية لموعد الانتخابات لم تعد كافية لتشكيل وزارة جديدة .

الا ان تطورات مفاجئة حدثت بعد ذلك جعلت الاحداث تسير في اتجاه مغاير لما توقعه المراقبون ، فبعد فشل المساعي التي بذلت لاعادة التفاهم بين جورج باباندريو وبين كانيلوبولوس ، اضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته الى الملك وقبلت الاستقالة .

وشاركت الصحافة في تازيم الجو السياسي، فصدرت جريدة « ناتيا » الناطقة بلسان قوى الوسط وعلى صدر صفحتها الاولى عنوان عريض يحمل تهديدا للقصر ، فقالت « اذا اختار الملك الانقلاب ، فان الحل الوحيد هو الثورة » . وتحدثت صحف اخرى بنفس اللهجة العنيفة ، فاتذرت الرجعية وكبار العسكريين بالثورة ان هم حاولوا انتهاك حرمة الدستور .

وفي مطلع الاسبوع الفائت ، شعر اليونانيون بان بلادهم اصبحت على حافة احداث مصيرية دامية . وبينما كان الملك يجري الاستشارات مع الزعماء السياسيين للاتفاق معهم على حكومة جديدة غير سياسة تتولى الاشراف على الانتخابات ، انصرف باباندريو الى شن حملة سياسية دعا فيها جماهير الشعب الى التحالف معه تحت شعار «الفاشية الديمقراطية» وهدد الرئيس اليوناني السابق اثناء اجتماع عقده نواب حزبه « بان اي مساس بالدستور من شانه ان يدفعنا الى الثورة » ، واضاف « باته ليس لاي كان الحق في ان يحولنا الى عبيد » .

وتطايرت الاتهامات في كل الاتجاهات : نحو اليمين ، ونحو الوسط واليسار ... نحو القصر ، ونحو كبار الجنرالات . كل من ناحيته يهاجم الجانب الاخر ويحمله مسؤولية التدهور الخطير الذي وصلت اليه البلاد ، يضاف الى ذلك كله تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والقلقة التي عمت جميع الاوساط والطبقات.

وقبل ايام معدودة ، جددت بعض الجهات مساعيها لاعادة المياه الى مجاريها بين القوى المتصارعة ، ومرة ثانية انتهت هذه المساعي الى الفشل . واعلن الليبراليون الديمقراطيون رفضهم التفاهم مع « اتحاد الوسط » ما لم تتوفر لدى هذا الاخير قيادة جماعية . وصرحت المصادر المقربة من باباندريو بانها تصر على ضرورة وجود حكومة محايدة تاخذ على عاتقها اجراء الانتخابات بعد ٤٠ يوما من موعد حل البرلمان ، ورفضت فكرة تكيف كانيلوبولوس بتشكيل الوزارة الانتقالية .

وقد اكدت بعض الدوائر السياسية بالرغم من الجو السياسي المشحون بان زعيم الاتحاد الراديكالي قد يؤلف الوزارة شرط ان يقدم وعدا بالعفو عن الضباط الذين حوكموا بتهمة الخيانة العظمى لاشتراكهم بمنظمة « اسبيدا »، ولكن لم يحدث حتى الان ما يشير الى قبول جورج باباندريو بهذه المساومة . ويبدو بان عقبات اخرى — غير اعتراض زعماء اتحاد الوسط — ما تزالتحول دون تاليفكانيلوبولوس منها تزاحم عدد كبير من السياسيين على ترؤس الحكومة ، و « الجسور المقطوعة » التي تفصل بين الاطراف السياسية .

وعلى كل حال ، سواء كلف زعيم الاتحاد الراديكالي بتاليف الوزارة ، ام لم يكلف ، فان المراقبين يستبعدون ان يقدم العسكريون على حسم الموقف عن طريق الاستيلاء مباشرة على السلطة ، لان الدوائر الاميركية ذات الصلة الوثيقة بهم لا تجرؤ الى الان على الموافقة على مثل هذا الحل لخوفها من ردود الفعل العنيفة التي سيولدها مثل هذا السلوك ، ولاعتقادها بان الظروف الحالية لاتساعد على ركوب هذه المغامرة .

وفي هذه الاثناء ، يزداد الموقف غموضا على المسرح السياسي ، وتشعر الاوساط السياسية بان الملك قسطنطين امام حل من اثنين : اما ان يختار شخصية غير سياسية يكلفها بتشكيل الوزارة ، واما ان ينجح في اعادة الحياة الى الائتلاف القديم لتنبثق عنه الوزارة الانتخابية . وفيما لو اقدم الملك على اختيار حل ثالث، فان ذلك سيؤدي به الى طريق مسدود وسيفجر ازمة عنيفة قد يكون من نتائجها سقوط « القصر » ومن معه ●●

سيراليون

العسكريون يتطفون تمار الازمة السياسية

بلد افريقي جديد يضاف الى قائمة البلدان الافريقية التي باتت تحت سيطرة العسكريين، فبعد غانا ونيجيريا ، جاء دور سيراليون — هذا في الدول التي كانت تقع داخل اطار الاستعمار الانكليزي . وقبل اسبوعين على وجه التقريب ، اقاقت العاصمة فريتاون لتجد الجيش قد وضع يده على مقاليد السلطة .

وكعادة كل انقلاب عسكري ، صدر بيان يوضح الاسباب التي دعت الضباط الى التدخل بشؤون الحكم السياسية،بعد الشعب «باعادة الحياة الدستورية الى نصابها عندما تستقر الاوضاع ويتوفر المناخ الملائم لها » .

ومع الساعات الاولى للانقلاب ، تبين بان قائد الجيش الجنرال دايفيد لانسانا هو الذي يتزعم المحاولة . واتضح للمراقبين من خلال الاجراءات التي سارع لانسانا الى تنفيذها — كاعتقال رئيس الوزراء المكلف وزعيم حزب مؤتمر الشعب « سياكا ستيفنز » — بان الهدف من وراء هذه التحركات « العسكرية — السياسية » هو اعادة زعيم حزب الشعب السير البرت مارغاي الى رئاسة الوزارة بعد فشل حزبه في الفوز باكثرية المقاعد في الانتخابات التشريعية التي كانت قد جرت يوم ١٩ اذار الفائت ، وكانت هذه الانتخابات قد انتهت بفوز كل من الحزبين المتنافسين — حزب الشعب وحزب مؤتمر الشعب — بعدد متساو من المقاعد ، فنال كل منهما ٣٢ مقعداً في الجمعية التشريعية التي يبلغ عدد اعضاءها ٦٤ عضواً.

وتصورت الدوائر السياسية للوهلة الاولى بان محاولة التدخل من جانب العسكريين ستقف عند هذا الحد ، وانه بعد تكليف مارغاي بتشكيل الوزارة سيعود الجيش الى ثكناته. ولكن بعد مرور بضعة ايام على الانقلاب الاول، تحركت الاحداث باتجاه مغاير ، فقد بادرت مجموعة من الضباط بزعامة الكولونيل امبروز جندا عضو بعثة سيراليون في هيئة الامم المتحدة الى الاستيلاء على الحكم ، واعتقلت قائد الجيش وزعيمي الحزبين المتنافسين البرت مارغاي وسياكا ستيفنز .وشكل هؤلاء « مجلسا وطنيا للاصلاح » .

وصباح يوم الجمعة الواقع في ٢٤ اذار المنصرم ، اعلن قادة الانقلاب الجدد عبر الاذاعة وبلسان احدهم القومندان شارل بليك بان ضباط الجيش قد اطاحوا بقائدهم الجنرال لانسانا لانه « لم يعمد الى تشكيل حكومة وطنية ، بل حاول فرض السير البرت مارغاي كرئيس للوزراء على البلاد » .

واضاف بلديك بان الجيش قرر تعطيل الدستور وحل الاحزاب وتحريم النشاطات السياسية ، واكد الناطق العسكري بان النظام سيحترم التزامات سيراليون في المجال الدولي . وانه « سيعيد صلاحيات الحكم الى السياسيين عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك » .

وتشير الانباء الواردة من العاصمة فريتاون بان الانقلاب قد تم دون ان ترافقه اعمال عنف او بلبلة ، وان الزعماء العسكريين يسيطرون سيطرة تامة على الوضع هناك ، وانه قد تم اختيار الكولونيل جندا رئيسا للمجلس الوطني للاصلاح ، ويضم هذا الاخير سبعة اعضاء عسكريين ، وقد تم انتقاء هؤلاء من جميع القبائل الموجودة في سيراليون ، وذلك لتحقيق نوع من الوحدة الوطنية ونلافي الاسباب التي يمكن ان تؤدي الى انفجار الصراع القبلي .

وعلى اثر وقوع الانقلاب ، انصرف المراقبون الى تحليل الاسباب والعوامل التي عصفت بحكم المدنيين ، خاصة وان المظاهر الخارجية كانت تدل على ان نظام الحكم كان يمثل نموذجا من الاستقرار فريدا من نوعه في افريقيا السوداء، واتضح للمراقبين بان جذور الازمة التي رافقت الانتخابات الاخيرة — والتي جاء الانقلاب العسكري « بقطف ثمارها » ، ويستنفيد من الجو الذي خلفته — تمتد الى ما قبل ثلاث سنوات ، اي الى عام ١٩٦٤ . ففي تلك السنة مات رئيس الوزراء السير ملتون مارغاي

مادام العسكر في الحكم ... سيطول انتظار المدنيين .

الذي كان قد تحمل مسؤوليات الحكم منذ الاستقلال — عام ١٩٦١ — وانتقلت نقاليد السلطة الى شقيقه البرت مارغاي ، . وكان حكم الاول قد امتاز باستقرار سياسي اعتمد بالدرجة الاولى على احترام الدستور وعلى اطلاق حريات العمل السياسي ، يضاف الى ذلك ان اتجاه رئيس الحكومة السياسي كان يجسد الى حد ما محاولة للمحافظة على التوازن القبلي .

ولكن مع مجيء البرت مارغاي الى رئاسة الحكومة اخذت سياسة الدولة تسير في اتجاه جديد ، فاهتم رئيس الوزراء الجديد حينذاك بتنفيذ برنامج حدده بنفسه بحيث يتوافق مع افكاره ، وكان هذا البرنامج يهدف الى استبدال نظام تعدد الاحزاب بنظام الحزب الواحد ، ويرمي الى تحويل سيراليون لجمهورية مستقلة عن التاج البريطاني وعن الحاكم الانكليزي الذي ما يزال له نفوذ كبير في العاصمة .

وقد ادت هذه السياسة الى قيام متاعب عديدة اثارتها الدوائر البريطانية الاستعمارية في وجه السير البرت مارغاي ، خاصة عندما بدا يوطد علاقاته الخارجية مع دول المعسكر الاشتراكي ، ومع الدول الثورية في افريقيا وبوجه خاص غينيا .

وكان من نتائج هذه السياسة ايضا ان لجات بريطانيا عن طريق حلفائها السياسيين في سيراليون الى تكتيل قوى المعارضة في وجه مارغاي ، وحركت العصبيات القبلية لخلق جو من الاضطراب في البلاد ، ودفعت مجموعة من الضباط قبل شهور قليلة الى تنظيم محاولة انقلاب تطيح بنظام حكم مارغاي ،ولكن المحاولة انتهت الى الفشل وجرى اعتقال الضباط المتامرين .

ثم كانت الانتخابات التشريعية التي تمت في ١٩ اذار الفائت فرصة اخرى ليريطانيا كي تجدد محاولتها للقضاء على القوة السياسية التي يمثلها السير مارغاي ، فخاضت المعركة ضده بواسطة حزب مؤتمر الشعب المعارض الذي فاز بعدد من المقاعد يساوي ما حصل عليه حزب الشعب الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق .

وعلى اثر اعلان النتائج الانتخابية ، عمدت لندن — من خلال الحاكم البريطاني المقيم في فريتاون — الى تكليف زعيم المعارضة سياكا ستيفنز بتاليف الوزارة الجديدة رغبة منها في تطويق الذيول السياسية التي كان قد خلفها سلوك مارغاي اثناء تسلمه لمهام الحكم . وكما تحدثت وكالات الانباء العالمية ، اثار هذا التصرف من جانب بريطانيا استياء قائد الجيش الجنرال لانسانا الذي سارع الى اعتقال الرئيس المكلف ، وحاول اعادة مارغاي الى رئاسة الحكومة .

ولكن هذه المحاولة ، هي الاخرى انتهت الى الفشل ، وقفزت الى الحكم مجموعة من الضباط هي الان سيدة الموقف في سيراليون.

وهكذا اقتنص العسكريون ظروف الازمة السياسية وصراع الاحزاب ووضعوا ايديهم على مفاتيح السلطة الدستورية « بانتظار اليوم الذي يعود فيه الاستقرار الى البلاد ليعيدوا الحكم الى المدنيين » ! ويبدو بان الانتظار سيطول ... ●●

رأي الصحافة الانكليزية بانقلاب سيراليون

علقت صحيفة « التايمز »اللندنية على الاحداث التي شهدتها سيراليون ، فقالت :« يبدو بان افريقيا تفتقر الى جميع اشكال التنظيم السياسي الملائم لها سواء كان مصدر هذا التنظيم شرقيا او غربيا ، وسواءكان يقوم على قاعدة الحزب الواحد ، او قاعدة الحزبين»واكثر » .

واكدت « التايمز » في مجال تفسيرها للاسباب التي ادت الى فشل التجربة الديمقراطيةفي افريقيا « بان الصراعات القبلية تشكل العقبة الرئيسيةفي وجه الاستقرار السياسي ، وهذا ما جعل التضال في سبيلالسيطرة على الحكم قاسيا في البلدان الافريقية » ، واشارتالصحيفة ايضا الى بؤس الجماهير ، فقالت « بانه اسهمفي بلورة وعيها ضد الاوضاع الصعبة التي تعانيها » .

واضافت في مكان اخر من المقال قائلة «بان افريقيا كنواها لم تعد تقبل بالفقر والحرمان ،وان رجال السياسة والعسكريين يتنافسون على كسب الجماهيركل الى جانبه » .

واختتمت « التايمز »تعليقهاقائلة « بان ما حدث في سيراليون ينسجم مع القاعدة العامة التي انتشر تطبيقها في اماكن اخرى ».

وهذا يعني ، بطريقة غير مباشرةبان الصحيفة الانكليزية تبرر استيلاء العسكريين على السلطة في سيراليونلضمان مصالح بريطانيا في هذا البلد الافريقي .

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمرات

حول المؤتمر الوطني الثاني للإنماء

الإنماء في لبنان .. والطريق الرأسمالي المسدود

مرة ثانية تعود مجموعة من الاختصاصيين لمعالجة مشاكل الانماء في لبنان .. فقد عقدت ندوة الدراسات الانمائية — التي تضم حوالي ٤٠ عضوا من مديري وكبار موظفي الدولة واساتذة الجامعات — مؤتمرها الوطني الثاني للانماء الذي عالج موضوع : « الموارد المالية والانماء في لبنان » .

وقد طرحت في هذا المؤتمر عدة قضايا اقتصادية اساسية في مشكلة التمويل التي يعانيها الانماء في لبنان . وقبل عرض ومناقشة هذه القضايا لا بد من ذكر ملاحظة عامة حول الابحاث التي قدمت في هذا المؤتمر . فهذه الابحاث — على اهميتها وفائدتها الاحصائية والعلمية — كانت تدور في حلقة مفرغة هي التعبير عن تناقضات الانماء في اطار النظام الرأسمالي القائم في لبنان ، وهي التعبير ايضا عن نمط تفكير هذا الوسط التكنوقراطي من الاختصاصيين وتكاثرة الاقتصاد الذين يريدون الانماء وحل المشاكل الاقتصادية بدون صراع سياسي ، ويعتقدون ان الدولة مؤسسة فوق الطبقات وان بامكانها فرض سياسة لا ترضى عنها الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، او انهم يعتقدون انه بالامكان اقناع الطبقة الرأسمالية بافكار تناقض مصالحها ، او ان اية سياسة اقتصادية ممكن تطبيقها بعيدا عن مصالح الطبقات المختلفة عن طريق الوعي — او كما يسمى في هذا الوسط التكنوقراطي بالوعي الانمائي — واقناع جميع المواطنين بها !

وهكذا فان الابحاث تجنبت ربط القضايا الاقتصادية المطروحة بالسياسة واوضاع الدولة والادارة والحكم .. وحتى حينما حاول بعض السائلين ان يطرح مشاريع الانماء الواردة في الابحاث ضمن اطار سياسي ، فان المحاضرين كانوا يردون بـ « أسلوب دبلوماسي » وبكلام عام غير محدد نوعا من الجواب !

ومن هنا كانت تناقضات الابحاث فيما بينها، ودورانها في حلقة مفرغة دون نتيجة على صعيد سياسة انمائية واضحة قابلة للتنفيذ والتحقيق، وعلى يد من ؟.

لقد كان موضوع المؤتمر هو مشكلة التمويل للانماء . ومشكلة التمويل بدأت منذ عدة سنوات حين اخذت الدولة تقوم ببعض المشاريع الانمائية المحدودة والمتفرقة التي سميت احيانا بخطة خمسية ، وهي بالطبع لم تصل الى مستوى خطة او سياسة تنمية عامة وشاملة . ومنذ عدة سنوات والموازنة تعاني عجزا من جراء ذلك ، وقد تراكم هذا العجز منذ عام ١٩٦٢ بعد ان استنفد مال الاحتياط ، حتى وصلت قيمة ما تراكم منه بين موازنة عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ حوالي ١٧٥ مليون ليرة .

ان النظام الرأسمالي الحالي عجز بموارده الحالية عن تنفيذ بعض مشاريع الانماء الجزئية والمتفرقة ، فهل بامكانه ان ينفذ سياسة انمائية حقيقية للقضاء على التخلف في الصناعة والزراعة وتجهيز المناطق ؟.. ومن اين سنأتي الموارد لتنفيذ هذه السياسة من جهة ، ولسد العجز المتراكم في السنوات الخمس الماضية . هذا العجز الذي يتراكم باستمرار ولم يظهر الى الان ان بامكان الدولة حل مشكلته في القريب العاجل ؟..

او كما يقول الدكتور خطار شبلي عن تمويل الانماء : « ان مشكلة التمويل التي استعصت بتقادم الزمن عليها لم يعد من الممكن حلها اليوم الا بطرق جميع الابواب دفعة واحدة وبالسرعة المقتضاة » .

ولكن ما هو مضمون سياسة « طرق جميع الابواب دفعة واحدة وبسرعة » ؟.. وهل بامكان النظام الرأسمالي اللبناني بتكوينه الخاص ان يفرز سياسة من هذا النوع ؟.

سؤال لم يكن من هموم المؤتمر على ما ظهر من ابحاثه . لقد حاولت الابحاث التي قدمت في المؤتمر ان تستعرض عدة حلول لمشكلة التمويل والموارد المالية . وهذه الحلول تقع — في اطار النظام الرأسمالي — ضمن ثلاث قضايا :

— الضرائب
— القروض الداخلية
— القروض الخارجية

فكيف عالجت ابحاث المؤتمر هذه القضايا ؟

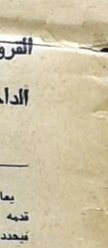

الضرائب والانماء

وقدم هذا البحث الدكتور زكي مزبودي بعنوان : « دور الضرائب في الانماء الاقتصادي » .

ومشكلة الضرائب في الرأسمالية اللبنانية بتكوينها الخاص تقع بين هدفين متناقضين :

— الاول : تأمين حصيلة كافية من ايرادات الضرائب لتمويل مشاريع الانماء ..

— الثاني : الاعفاءات الضريبية الكثيرة التي تتطلبها سياسة تشجيع الاستثمار خاصة بعد الازمة المصرفية والاقتصادية الاخيرة .

فما هو الحل ؟..

يعتبر الدكتور مزبودي ان التجارب التي مرت بها معظم البلدان السائرة في طريق النمو تدلل على ان اللجوء الى مصادر التمويل الاخرى لا يأتي دائما بالنتائج المرغوبة ، فالضرائب تبقى المصدر الاساسي للتمويل وتوفير الايرادات .

ان التفكير ينجه عادة في لبنان الى الاستعانة بالقروض الداخلية ، او الخارجية ، او باللجوء الى البنك المركزي اذا استدعت الدولة عن قبول المساعدات الخارجية .

فالقرض الداخلي الذي يتم عن طريق بيع سندات الخزينة ، وان كان مقبولا على العموم ، فانه لا يأتي بحصيلة مباشرة تذكر بسبب ضعف السوق المالي وعدم اعتياد الجمهور على هذا النوع من التعامل .

والقروض الخارجية وان كانت اوفر حصيلة من سواها من المصادر ، فهي تستدعي الحيطة والحذر بالنسبة للعبء الذي تلقيه عند سدادها على ميزان المدفوعات .

واللجوء الى البنك المركزي فانه عدا مزالقه الخطرة قد يسبب تضخما نتيجة لعدم تجاوب الانتاج المحلي بالسرعة اللازمة مع زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تنجم على ذلك النوع من التمويل .

اما المساعدات الخارجية فانها في العادة لا تغطي الا جزءا ضئيلا جدا من عجز الايرادات. لذلك يجب التركيز على الايرادات الضريبية في الدرجة الاولى — لتمويل الانفاق بشقيه العادي والانمائي .

ما هي الحلول التي يقدمها الدكتور مزبودي؟

ان حلوله تقع في مشكلة التناقض التي اشرنا اليها بين زيادة الحصيلة الضريبية والاعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمار في ظل ازمة اقتصادية . ان النظام الضريبي الحالي موزع على الشكل التالي : ٧٥٪ ضرائب غير مباشرة ، و٢٥٪ ضرائب مباشرة . اما زيادة الضرائب غير المباشرة فقد اصبحت غير ممكنة ، وهي حتى لو تمت فان حصيلتها لن تكون كبيرة بعد ما وصلت الى اقصاها .

يدعو الدكتور مزبودي الى زيادة الضرائب المباشرة على الدخل والثروة والاقلال من الضرائب غير المباشرة ، ولكن ضمن حدود اذ لا يجوز — برايه — ان نغالي بفرض الضرائب المباشرة على الدخل والثروة حتى لا نحد من تكوين الرساميل ومن قيام الاستثمارات لان هذه النتيجة لا تكون في مصلحة العدالة الاجتماعية !.

وهكذا يظل الحل في مكانه .. ليس من حل اخر : « فالنظام الضرائبي الحالي هو صالح وعادل ، ونعتقد انه اذا احسن تطبيقه وتوفرت الخبرة والكفاءة الادارية لحسن تطبيقه فانه سيبدو اكثر عدالة وتلاؤما مع ما ينشده اللبنانيون في هذا المجال » !

اذا كانت الضريبة هي المصدر الرئيسي لتمويل الانماء ، واذا كانت مواردها لم تعد تكف سد العجز في الموازنة الحالية ، فما هي الزيادة التي ستتحقق في مثل هذا الحل « الذي لا يريد ان يغالي بزيادة الضرائب المباشرة » ،وهل بامكان هذه الزيادة ان تسد العجز اولا ، وان تحقق سياسة انماء تتزايد حاجاتها باستمرار ؟.

ان هذا الحل العاجز يعبر عن التناقض والطريق المسدود للانماء في اطار النظام الرأسمالي اللبناني .. ان الحل الوحيد هو فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الموحد ، فهل تقبل به الطبقة الرأسمالية ؟!

سئل الدكتور مزبودي اثناء المناقشة عن مقدار الزيادة في الموارد التي ستحصل من جراء الحل الذي يقدمه، فاجاب بانه من غير الممكن تحديد ذلك .. ولكن مهما كان هذا التحديد فان هذه الزيادة لن تتجاوز بمطلق الاحوال ، مقدار العجز الحالي في الموازنة !.

الادخار

وقبل البحث في موضوع القروض الداخلية ، لابد من عرض بعض الاحصائيات عن الادخار في لبنان كما جاءت في بحث الدكتور الياس غناجة ، لما للادخار من علاقة اساسية بالقرض الداخلي . قدر الادخار الاجمالي عام ١٩٦٤ بحوالي ٦٠٠ مليون ليرة . واذا قدر الناتج الوطني الاجمالي بسعر السوق بـ ٣٤٣٠ مليار ليرة — وهو الرقم الذي يحتمل ان تسفر عنه الحسابات الوطنية لعام ١٩٦٤ — فان الادخار الاجمالي يمثل نسبة مقدارها ١٨٪ من الناتج الوطني الاجمالي .

الا ان هذا التحديد للادخار الاجمالي لا يكفي . اذ ان الادخار الخارجي في لبنان يلعب دورا مهما . فهذا الادخار الخارجي الناتي من الحركة الصافية لتدفق رؤوس الاموال الى لبنان ، والتي تقدر بما يقارب ٢٠٠ مليون ليرة في العام ، يمثل نسبة عالية من الادخار الاجمالي تعادل ٣٠٪ من الحجم الاجمالي للادخار ، اي ما يقارب ثلث ادخار لبنان الاجمالي يأتيه من الخارج .

وهكذا يبقى للادخار الداخلي حوالي ٤٠٠ — ٤٢٥ مليون ليرة . ولا بد هنا من التدقيق في العناصر المؤلفة لهذا الادخار :

١ — الادخار العام : وهو فائض الواردات على النفقات الجارية للدولة .. ويبلغ ١٠٣ مليون ليرة « ١٩٦٤ » . والاستثمارات العامة التي بلغت عام ١٩٦٤ : ١٣٢ مليون ليرة بكاملها تقريبا من الادخار العام ، والعجز البسيط سحب من مال الاحتياط .

٢ — الادخار الخاص الداخلي : وهو يشكل ما يقارب ٣٠٠ مليون ليرة . ان الجزء الاكبر من الادخار الخاص الداخلي يتجول الى مؤسسات مالية سواء على شكل مصارف تجارية او وسطاء ماليين «الادخار المؤسسي».

ومن بين العناصر المكونة للادخار المؤسسي تمثل الودائع تحت الطلب والتوفير وكذلك الودائع لاجل في المصارف التجارية جزءا مهما وكبيرا .

٣ — الادخار التعاقدي : اي المحول على شكل عقود تأمين على الحياة ومقتطعات معاشات التقاعد يبقى زهيدا جدا في لبنان. فمدفوعات التأمين على الحياة لا تتجاوز ١٠ مليون ليرة .

اما تعويضات نهاية الخدمة فانها تتراوح ما بين ٨ — ١٠ مليون ليرة ، الا انها ستزداد باضطراد الضمان الاجتماعي التي ستبلغ حوالي ٥٠ مليون .

هذه الاحصاءات تدلل على امرين :

— ان مصارف الودائع هي التي تشكل الاجهزة الكلاسيكية لتوظيف الادخار في لبنان .

— ان الادخار في لبنان ادخار ذو بنية غير ثابتة ، ومعرض للاخطار بسبب كون اكثر من ربعه مرتبط بتدفق رؤوس الاموال من الخارج .. ولكن مهما كان هذا التحديد فان هذه الزيادة لن تتجاوز بمطلق الاحوال ، مقدار العجز الحالي في الموازنة !.

القروض الداخلية

يعالج الدكتور حسن عواضه في البحث الذي قدمه في المؤتمر موضوع القروض الداخلية ، فيجد شروطا اساسية ، لابد منها لنجاح اي قرض داخلي . وهذه الشروط هي :

١ — القرض الداخلي لا يمكن ان يكون من اجل النفقات العادية . فمن الضروري ربط سياسة عقد القروض بالسياسة الانمائية للدولة . وتخصيص هذه القروض لمشاريع التنمية فقط .

ولذلك فقبل الشروع باصدار السندات الحكومية يجب ان تتوفر خطة للتنمية مستندة الى احصاءات وارقام حقيقية .

٢ — ان امكانية القرض الداخلي مرتبطة ، في الدرجة الاولى ، بوجود المقرضين ، وهذا يستوجب اولا الادخار الجاهز ، وثانيا استعداد هذا الادخار للتحول نحو القرض العام .

٣ — ان الدعاية واثارة المشاعر الوطنية لا يكفيان ، اذ ان المقرض لا يوظف امواله في القرض الا اذا ضمن الحصول على فوائد اكثر او على الاقل مساوية لما يمكن ان يحصل عليه من توظيفها في مشاريع اخرى — نقترح بعض المشاريع المفيدة الا تزيد الفائدة عن ٦٪ — والعنصر الاساسي الذي يجب ان يتوفر هنا هو اطمئنان المقرض الى سلامة التوظيف والثقة بالدولة . ولا تكون هذه الثقة حقيقية الا اذا كانت قيمة النقد مستقرة اذ ان قروض الدولة اكثر القروض ضمانا في حال وجود الاستقرار النقدي . فالتضخم او الخوف من التضخم ، وبالتالي الخوف من هبوط قوة النقد الشرائية ، هي العوائق الاساسية لاصدار اي قرض داخلي .

٤ — الاستقرار النقدي يجب ان يرافقه استقرار سياسي ، وينعلق ذلك بثقة المواطنين ، او ثقة المقرضين على الاقل بالدولة بالحكومات الموجودة على راس الحكم .

هذه الشروط الاربعة ، هل هي متوفرة في لبنان ؟.

يحاول الدكتور عواضه في بحثه ان يوحي بان هذه الشروط متوفرة : « يمكن القول ان الاستقرار النقدي وكذلك الاستقرار السياسي يتوفران » ! كما جاء في بحثه .

ولكن هل هذا صحيح ؟

هناك عدة ملاحظات اساسية لا بد من تسجيلها بشأن القرض الداخلي :

١ — ان سوق السندات في لبنان ضعيف جدا ، اذ ليس له من عادات وتقاليد سابقة . وليس من المنتظر ان تحدث هذه العادات بسرعة خاصة في مثل الظروف الاقتصادية الحالية . وفوق ذلك فان البورصة على صعيد الرأسمالية العالمية لم تعد تتماشى مع حاجات التمويل الحديثة ، فمثلا ١٠٪ فقط من رؤوس الاموال المستثمرة في فرنسا تمر في سوق السندات والاسهم .

٢ — ان سلامة التوظيف في لبنان امر مشكوك فيه ، خاصة وان مشاريع التنمية تنفذ بواسطة الجهاز الاداري للدولة الذي يعاني الكثير من مشاكل الفساد والتبذير وعدم القدرة على تنفيذ المشاريع . وليس هناك من امكانية لاصلاح اداري سليم في ظل النظام السياسي القائم ، وجميع الاصلاحات الادارية انتهت الى « لا شيء » .

٣ — اما سياسة التنمية فلم تزل الى الان بدون خطة تنمية واضحة « مستندة الى احصاءات وارقام حقيقية » . وقد مرت على سياسة الانماء حوالي ست سنوات واكثر وهي تعاني التعثر والفشل والبطء الشديد .

فهل بامكان الدولة بتركيبها الحالي ان توحي بالثقة للمواطن المقرض ؟

٤ — ان امكانية التضخم النقدي في لبنان واردة ، خاصة وان غلاء المعيشة يرتفع باستمرار لا يقابله زيادة في دخول الطبقات الوسطى والعاملة وذوي الدخل المحدود . وكل ذلك يؤدي الى انخفاض قيمة العملة وبالتالي قيمة النقد . ويزيد الامر حدة كون الدولة لا تملك سياسة نقدية ومالية قادرة على معالجة مشاكل التضخم النقدي او الحد منه .

٥ — ان القول بان الاستقرار السياسي متوفر ، فليس بحاجة الى التعليق ، اذ من الواضح لاي مراقب عادي ان الاوضاع السياسية متردية ولا توحي باي جو من اجواء الاستقرار السياسي .

وبعد ذلك كله هل يمكن القول ان شروط القرض الداخلي متوفرة في لبنان ؟

● الدكتور حسن صعب الامين العام لندوة الدراسات الانمائية في مؤتمره الصحفي عن المؤتمر الوطني الثاني للانماء .. ●

القروض الخارجية

● قدم الدكتور عزمي رجب بحثا عن هذا الموضوع بعنوان « القروض والمساعدات الحكومية » .

تخمين الرساميل العربية الخاصة التي دخلت لبنان ..

● محمد عطا الله ●

قدر الدكتور محمد عطا الله في بحثه « الرساميل العربية الخاصة » مقدار هذه الرساميل التي دخلت لبنان بحوالي ٢٠٠٠ مليون ليرة لبنانيه .

وتنقسم هذه الرساميل الى نوعين : الرسمال العربي الخاص الفائض من البلدان المنتجة للبترول والذي يسوم لبنان بقصد التوظيف او التثمير او التوسط .. ويقارب مقداره حوالي الفوخمسمائة مليون ليرة لبنانية .

اما النوع الثاني فهو الرساميل العربية الخاصة اللاجئة — او الهاربة — من البدان العربية التي حدثت فيها تغيرات اجتماعية ، وخاصة من سوريا والعراق ومصر . وقد امت هذه الرساميل اللاجئة لبنان في الفترة الواقعة بين ١٩٥٦ — ١٩٦٤ ..

ويورد الدكتور عطا الله في بحثه بعض التقديرات حول هذه الرساميل اللاجئة .. فهناك حوالي ١٠٠ مليون ليرة جاءت من مصر . ومن العراق حوالي ١٥٠ مليون ليرة اما من سوريا فان التقديرات حول الرأسمال السوري الذي تدفق الى لبنان منذ اوائل الخمسينات تضعه ما بين ٣٠٠ — ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية .

وقد بدأ تدفق هذه الرساميل العربية الخاصة وباحجام هامة نسبيا الى لبنان عندما كان الدخل الوطني اللبناني في حدود ٦٠٠ — ٧٠٠ مليون ليرة لبنانية ، وكان مجموع الودائع في المصارف العاملة في لبنان لا يتجاوز ٢٠٠ مليون.

بحال الدكتور رجب انواع المساعدات والقروض التي حصل عليها لبنان في السابق : ان هذه المساعدات كانت قليلة ولم تساهم في تمويل المشاريع الانمائية ، وهي قد انحصرت في اتفاق التعاون الفني مع اميركا ضمن برنامج النقطة الرابعة .

وقد كانت المساعدات الاقتصادية الاميركية للبنان ضئيلة جدا وهزيلة ، اذ بلغت خلال السنوات الخمس ١٩٥٢ — ١٩٥٦ حسب تقديرات الادارة الاميركية ١٨ مليون دولار ، يمكن القول ان ١٠ ملايين من اصلها صرفت او ستصرف في لبنان . وبديهي ان هذه المبالغ التي انفق معظمها على مشاريع مبعثرة غير انتاجية وفرغ رواتب الخبراء والموظفين الاميركيين لم تساعد في انماء الاقتصاد اللبناني بنسبة تستحق الذكر . وهي تخدم الدعاية الاميركية اكثر مما تفيد الاقتصاد اللبناني .

اما بالنسبة للقروض الخارجية ، فهناك القرض الكويتي الذي عقد مؤخرا بقيمة ٥ ملايين دينار كويتي .

ويعتقد الدكتور رجب ان مسألة القرض الخارجي مرتبطة اشد الارتباط بالاوضاع الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وانه لا بد من اعادة النظر في المنح والقروض اللبنانية المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية السياسية لتصحيح الاوضاع والعمل المباشر على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقة باسرع ما يمكن لكي نخرج من هذا المأزق من حلقة مفرغة من التردد والتخلف والتباطؤ . وهكذا لابد من تحديد الحاجات الضرورية وتجنيد كامل الطاقات اللبنانية المادية والبشرية والاعتماد على النفس قبل كل شيء ورسم سياسة انمائية واضحة وصحيحة والتمسك باهداب التخطيط العلمي والتنظيم الاقتصادي . والاخذ بسياسة الاقتصاد الموجه صراحة والعمل على تلافي الابطاء في التنفيذ وعدم التلكؤ في ايجاد الموارد المالية الكافية وايجاد ادارة انمائية فعالة وراي عام يتجاوب ومسؤولياته كاملة .

عندما فقط يمكن زيادة الموارد المالية للانماء ابتداء من المصادر الداخلية وانتهاء بالمساعدات والقروض الحكومية والدولية .

ولكن ، من يحقق كل ذلك ، وهل سيتغير النظام القائم بتركيبه المترابط الاقتصادي والسياسي من تلقاء نفسه ؟!

عندما طلبت الحكومة اللبنانية مؤخرا من فرنسا قرضا كان جواب المسؤولين الفرنسيين: « على لبنان ان يؤمن تمويل مشاريعه اولا من ضرائبه قبل ان يقوم المكلف الفرنسي باعطائه قروضا » !

على اي حال ، فان بحث الدكتور رجب يبقى البحث الوحيد الذي قدم في المؤتمر رابطا مشكلة التمويل بمشكلة النظام .

اما الابحاث الباقية فكانت جميعها تدور في حلقة مفرغة وتناقضات اساسية .

ومرة اخرى ، فان قضية الانماء في لبنان مرتبطة اشد الارتباط بعجز النظام الرأسمالي اللبناني عن تحقيق تنمية حقيقية وفعالة في القطاعات الاقتصادية المتخلفة التي تتطلب حلولا تتعدى الطريق الرأسمالي الذي هو — في النهاية — طريق مسدود للانماء ●●

Digitized by Birzeit University Library

مسرح

الممثل اللبناني امام جمهوره

● مشهد من مسرحية رومولوس الكبير ●

مضطهد فعلا ، محارب ، وصولي ، دجال ، مناور ، تاجر ، صوفي ، مدعي ، جواني ، براني ، بين بين ... ممثل .

هل ان الممثل اللبناني هو كل ذلك ؟ ربما . ولكن مهما يكن من امر ، فمن السهل جدا ان ننظر اليه من هذه الزاوية ، اي من خلال اغراقه بنعوت انتقائية ، « لاتخطىء » لانها عامة جدا تنتمي الى فئة « الكليشيهات » المبتذلة اكثر مما تنتمي الى محاولة تحليل حقيقية تقوم على معطيات علمية .

من هو ، او بالاحرى ، ما هو الممثل اللبناني ؟ لنوسعه ان يكون حيوانا منقرضا ، او طائرا من القطب الشمالي ، ذلك شأنه وهو لا يعنينا بشيء . ان ما يعنينا هو انه كائن غير مسيس . الممثل اللبناني مخنث . وهذا « التخنث السياسي » يسمح لنا بان نراقبه ونفهمه في كل تصرفاته ، على مستوى افعاله ومشاعره اليومية العابرة ، وعلى مستوى افعاله « العظيمة » . في كل مكان ، تلقى هذا اللامسيس المخنث : لاطعم ، لا لون ، لا رائحة . اجل ، في كل مكان . لانه عندما يتوافر تسييس فعال حقا ، فهو يمس الانسان كله ، بمسة في الطريقة التي يمارس بها الحب ، مثلما يمسه في علاقاته مع الحائوتي على زاوية الشارع ، يمسه في عمله وعلى خشبة مسرحه . والا فالتسييس لا يكون تسييسا حقيقيا . وعندما ينعدم التسييس فان غيابه كاسح .

ان الممثل اللبناني لا يعرف حتى لماذا يمثل. ومادام لا يعرف لماذا يمثل ، فهو لن يعرف كيف يمثل . اني اعني بكلمة تسييس : يقظة شاملة ، مقدرة على الوعي العميق ، الاستعداد للاشتغال بالاحداث والتحولات بمختلف اشكالها ، والمقدرة على وضع كل نظام قائم موضع التساؤل ، والمقدرة على الاختيار فعلا باكبر قدر ممكن من الوضوح . الممثل هو ذلك الذي يعالج مباشرة المادة البشرية ، لذا ينبغي ان تكون الاحداث والتحولات البشرية والاجتماعية هي التي تشغله اولا بأول وتنعكس في مسرحه .

المسرح عن اجتماعي لسبب بسيط هو ان ابسط تعريف للمسرح يعتبره ممثلين واقفين امام جمهور . والممثلون الذين يبالغون بالـ «صدق» ، ويقولون ان الجمهور يزعجهم وانهم لا يأبهون به ، هم كذابون وادعياء نافهون . ولو انهم لم يكونوا كذلك ، لكانوا ذهبوا بصدقهم الى حد التمثيل امام انفسهم في غرف نومهم ، وحتى الى حد عدم اعلام احد بانهم ممثلون ... اذ ذاك لا يعودوا ممثلين. والمطلوب اذا هو ان يقرروا : هل هم ممثلون ام لا ؟ اما الاخرون ، غيرون في المسرح ضربا من التصوف ، فيقارنون مكان عملهم بكنيسة او باي معبد اخر ؛ ويتناسون ان معبدا بدون مؤمنين يجعل منصب الكاهن بلا مبرر الى درجة لم يعد فيها كاهنا . وهناك اخرون يمارسون الاغراء كالموسمات فيضعون الوصلات لاصابع اقدامهم ويدغدغون الجمهور . ان ممارسة الاغراء كالموسمات عمل ممتاز ، لكنه يجب ان ينتهي عند بوابة المسرح ، وبعد ذلك يحق للمتفرج ، الذي جذب الى المسرح على هذا النحو ، ان يشاهد على خشبة المسرح ممثلين يلعبون ادوارهم بدون اي تنازل له .

في جميع البلدان التي عرفت المسرح ،يعني في جميع بلدان العالم ، وجد بعض الممثلين او بعض الفرق المسرحية التي التزمت بالمسرح بوصفه اداة حقيقة ، وكان عندهم شيء يقولونه فقالوه ، ووجدوا في المسرح نورهم . ما عدا في لبنان . ارجو الا يساء فهمي هنا : لست اريد ان اجعل من المسرح اداة سياسية على نحو مصطنع ومن خلال فهم سيء لكلمة « سياسة » . لست اريد اكثر من ان يقوم الممثلون في لبنان باعطاء المسرح ابعاده السياسية الطبيعية وذلك بارجب معنى يمكن ان تكتسبه كلمة « سياسة » . نعم ، ان للمسرح بحكم طبيعته ونشوئه وتطوره في العالم وخلال التاريخ ، انعكاسات سياسية واجتماعية ودينية واقتصادية وتاريخية عديدة . وهي انعكاسات مباشرة على المجتمع المعني بالامر الذي يشهد المسرح عليه والذي يشهد هو بدوره على هذا المسرح .

ما نفع المسرح في لبنان ؟ ما نفع المسرح اللبناني كما يمارس حاليا ؟ والممثلون اللبنانيون ماذا يريدون ؟ وعن ماذا يعبرون ؟ ولاية قضايا اجتماعية نحبط بهم هم واعون ؟ وما هو خبارهم ؟ ان الاجابة منوطة بالممثلين اللبنانيين، لانهم هم الجمهور في تلك المجموعة الصغيرة التي يشكلها المسرح اللبناني حاليا . فهم اذن مسئولون عن مسرحهم وعن جمهورهم . واذا كانوا مواطنين نافهين ، اذا كانوا بكما ، اذا كانوا لا يجيدون الجواب ، اذا كان لديهم ما يقولونه ولم يقولوه ، اذا لم يكن عندهم شيء يقولونه ، فانهم يستحقون محل مسرحهم .

انهم يستحقون المخرجين الماورائيين « التبعجين » . انهم يستحقون الكتاب المسرحيين الذين يكتبون هوائيات ، انهم يستحقون هذا الجمهور الهجران المنعجرف البرجوازي الصغير الجاهل الذي جذبوه والذي لا يبذلون الجهد لتوسيعه وتجديده وتوعيته .

ان الممثلين اللبنانيين مسئولون مرتين : مرة، لانهم جمهور هذه المجموعة المسرحية وهذه الكمية هي نوعيتهم ، ومرة اخرى لانهم ، بصفتهم كممثلين ، القلب النابض لكل مشروع مسرحي ، والمسرح مستحيل بدونهم ، وهم بذلك اهم من الكاتب واهم من المخرج .

وماذا عن الدولة ؟ ان الدولة تمول مسرحا ما ولكن ممثلي هذا المسرح لا يبذلون اي جهد لكي تستعمل هذه الاموال على نحو منتج فعلا، بحيث توفر لغالبية المواطنين المسرحيات التي تعالج مشكلات مشابهة لمشكلات هذه الاغلبية . عديدون هم الممثلون اللبنانيون الذين لا تفوتهم فرصة لا ينوحون فيها على الاضطهاد الذي هو مصيرهم ، او ينتقدون بعنف تصرف الدولة حيال المسرح ، او يهاجمون نفاهة وزيف المخرج الشرف عليهم ، او يهزأون عليهم وهم يتصببون عرقا على خشبة المسرح ، او للتذمر من كونهم لا يشاركون في القرارات التي تتخذها ادارة فرقتهم ، ولكن ما من احد من هؤلاء الممثلين ينقل الانتقادات التي تظهر عنه الى حيز العمل ، ما من احد منهم ينقلها الى حيز العمل المسرحي الاجتماعي .

الممثل اللبناني مستهلك . والممثلون جميعا مستهلكون في اعمالهم . ان الممثل اللبناني هو ايضا مستهلك لمسرحه ، انه يمثل بروح استهلاكية، في حين ان المسرح هو روح انتاج قبل كل شيء ، انه انتاجية متطلبة . اما كان ينبغي لنا ان نعيش لحظات رائعة في مسرحنا ، وهو مسرح جديد ؟!.. يجب ان نباح كل النظارات، كل التساؤلات ، كل المحاولات الرامية الى نسف العادات الكسولة التي تترسخ بسرعة ونسف ارتياحات البطون المنخمة ولكن الامور لا تجري على هذا النحو ، والسبب ان الممثلين الذين يمتون بصلة ما الى المسرح في لبنان منذ ست او سبع سنوات ، جاءوا الى المسرح بروح من ثقافة حديثة النعمة ، فكأنهم عرضا عن الذهاب الى السينما يوم الخميس بعد الظهر ، جاءوا الى المسرح يمثلون بنفس الروح الاستهلاكية والخفة التي تميز الذين يريدون قتل الوقت وحسب . وها هم اليوم يقومون بذلك بتقدير اكبر من التقرف ، وهاهم يريدون احتراف التمثيل ، لمجرد ان هذا التقرف اخذ برهتهم بعض الشيء لانه يضاف الى عملهم اليومي الذي يكسبهم قطعة « البفتيك » خاصتهم ولكنهم لا يعرفون ما ينبغي عمله للاحتراف ، يحكون جلودهم عبثا ثم ينتظرون ان ينصل بهم بالتلقون . وفي هذه الحالة احترفوا امليحترفوا، لن يدخل ذلك ادنى تغيير على المعطيات الاساسية او على خصائص مسرحهم . فهم موظفون يجهدون في البحث عن التوظيف .

هذا بينما ليس ثمة ضغط او نظام بوليسي في المسرح يحول بينهم وبين التعبير عن آرائهم ، بمنعهم من الجواب بصوت عال ،من العمل لتغيير الاوضاع السائدة . لذلك فان الموقف اللامسؤول ، موقف الارتخاء الفارغ ، الرفض المعالي للشروع باي امر او لاختيار فعلي لمسرحهم هذا كله بالاضافة الى الكسل الفكري والايديولوجي يشير الى خطورة وضع المسرح اللبناني . والممثل اللبناني يمثل دور القرفان شبعا قبل ان يتذوق شبئا ، وهو يحب ان يبدو نبيا سقيما مرت به الدواهي من قبل . ويردد « لم العمل ، ما دامت الامور لن تتحول عن مجراها » .

بينما كان يمكن لهذه الحقنة من حياة مسرحنا ان تكون حقنة المغامرة ، المغامرة الرحبة ، كما هي الحال عليه اليوم في اكثر البلدان تقدما حيث المسرح مؤسسة قديمة ، وحيث تقوم فئات من الممثلين ، فئات من الفدائيين لا تهاب عرض مسرحية في الشارع، او القيام بجولات في المناطق النائية . هذه الفئات تنتظاهر ، تتطلب بصوت صاخب ،ولكن اللبناني ، على هجرته ، ليس مغامرا . اذ ليس من المغامرة في شيء ان يبيع خيوط النسيج بالامتار لسود افريقيا او البرازيل ، او ان « تركب » المصاعد في العمارات الفخمة مقابل ٢٥٠٠ ل.ل في الشهر . فالمغامرة الحقة تكون في الداخل ، في البلد ، والممثل اللبناني هو ابن بلده البار ، هو نتاجه المباشر ، ثمرة التعليم الغبي والمناكل في المدارس ، هبة اقطاع ادارته ودسائس عالم اعماله ، وحياده السياسي المزعوم ، الخ ...

في العام المنصرم ، ولدت فرقة جديدة كان يبدو انها ولدت لاسباب محددة ولتحقيق سياسة مسرحية مرسومة . انا عنصر من عناصرها . فلنا ان هذه الفرقة هي نقطة ارتكاز اقتناعنا.

بقلم:

انور ابراهيم عبود

يسمح له بالتأكيد احيانا بان مسرحه هو للجميع . هذا يعني كذلك ان الممثل اللبناني يشكو من الذهنية المجردة ، ذهنية بالية تركز على الالهام والعزلة والقابل ، امور تعتبر غير منفصلة عن « الخلق الفني » ...

خلال السنة الفائتة ، وربما ردا على هذه الذهنية المجردة ، ولد عندنا « الممثل السلعة » الممثل الذي يؤسس مسرحا للتهريج والاستهلاك العادي والمباشر ، ومازال يلاقي هذا المسرح النجاح والاقبال ، والممثل السلعة لدس اقل خطرا من الممثل الذهني لانه يساهم في تكبيل الجمهور اللبناني بالتفكير الاستهلاكي الكامل.

ولكن من هو ، وما هي هوية الجمهور اللبناني الذي يؤم مسرحنا ؟ انه يفتقد الى التجانس رغم عدم تنوعه ، فهو باتي للاستهلاك: يستهلك ادعاء فكريا ، يستهلك مللا ، يستهلك وضعه الاجتماعي ، او ببساطة امسية مرحة . ومسرح « الفودفيل » ينشر الاستهلاك على نطاق واسع . والمغفلكون ، حتى هم ، اذ ان قمة الفلكة اصبحت مشاهدة « الفودفيل » هذا ، يذهبون الى هذا المسرح ذهاب اخرين الى حديقة حيوانات لمشاهدة حيوان فريد . اما الصحافة اللبنانية التي تطلق عليها صفة الفن ، فان قسما كبيرا منها قد وجد اخيرا في هذا المسرح المستوى والراحة التي تتطلبها امعاء في حالة الهضم ، فهي ترى فيه المسرح الوحيد ، المسرح الكبير ، المدرسة الكبرى . وفي تأملاتها ، تمزج التوازن الطائفي والوحدة الوطنية .. بعيدا عن التساؤل ، شكرا ، احتفظ به ... انه ، ولا شك ، المسرح الذي يليق بالمجتمع اللبناني . ولكن هل ينكمش هذا المجتمع في قوقعته ، مهما كان الثمن ؟

تجاه هذا الواقع ، يطلق الممثل المنهم بالثقافة، العنان لزفراته ويتمشى بعصبية في قلب انتظاره ، يتحول الى مشاهد ضحل لنفسه . لا شك انه ينتظر تحولات ((عفوية)) ، ينتظر ان تقوم الدولة اللبنانية ، فجاة ، بتخطيط سياسة ثقافية عامة ، ببناء مسارح ، بتنظيم جولات خارج العاصمة ، برفع الممثل الى درجة مواطن شرف ، حتى ان الممثل اللبناني لا يملك احتجاجا يرفعه ، او يستطيع ، اذا شاء التخلي عن المسرح ●●

ابتداء من ١٥ نيسان ١٩٦٧

يقدم لكم

طيران الشرق الاوسط الخطوط الجوية اللبنانية

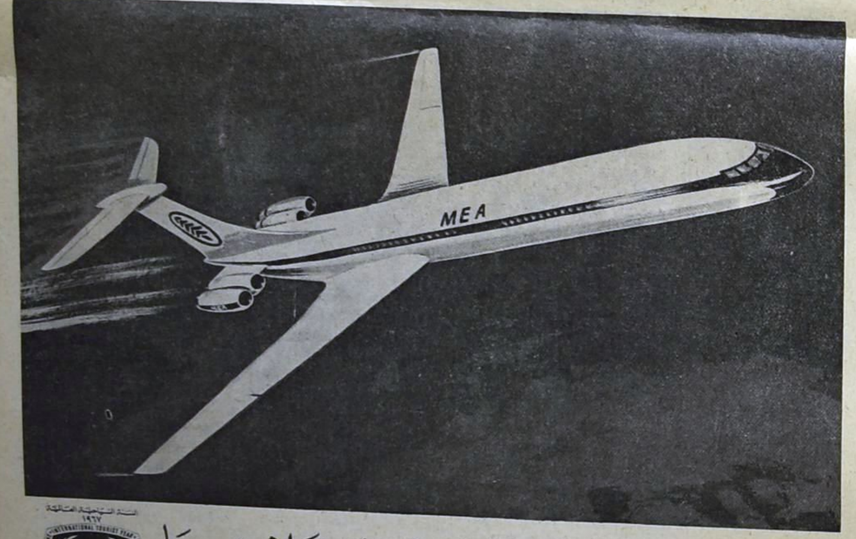

الراحة والسرعة اللتين تمتاز بهما طائرة فيسي ١٠ VC10 الفخمة

للاستعلامات وحجز التذاكر خابروا وكيل سفر يانكم المعتمد لدى "اياتا" أو:

طيران الشرق الاوسط الخطوط الجوية اللبنانية

Associée d'AIR FRANCE

مكتب الحجز مفتوح ليلا ونهارا - تلفون ٢٩٢٢٠ (١٠ خطوط)

مكاتب بيع التذاكر : باب ادريس - تلفون ٢٩٢٤٠٠ (٢٠ خطا) - يمكن تحسين البضائع على جميع الخطوط

Digitized by Birzeit University Library

ناجي

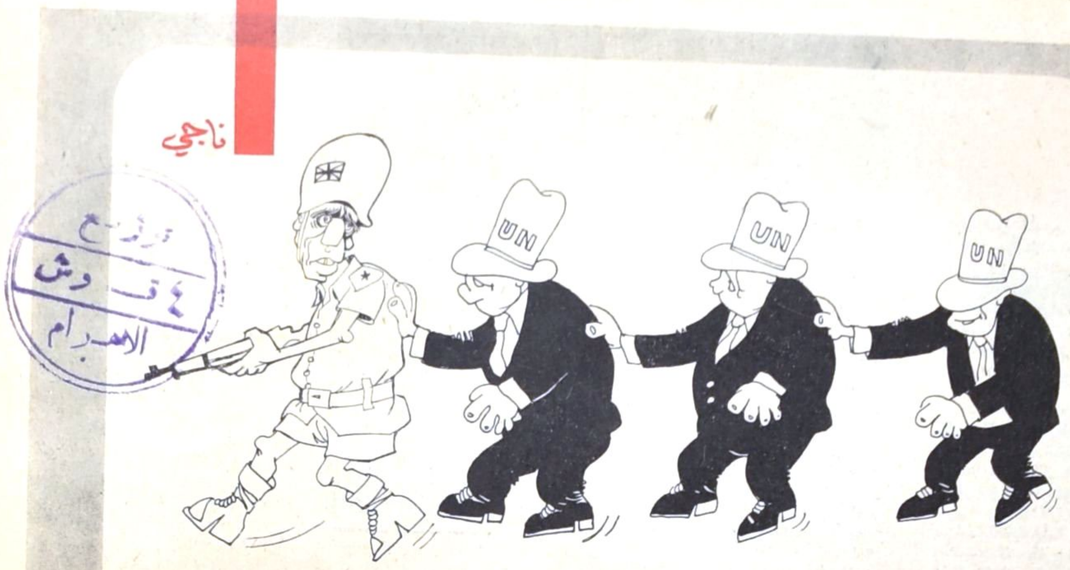

● لجنة تقصي الحقائق في عدن !!! ●

توزيع
٤ قروش
الاهرام

كل اسبوع

اليسار اللبناني والمعركة الوطنية الراهنة

بقلم : محسن ابراهيم

كيف تخوض الحركة التقدمية اللبنانية معركتها ضد الضغوط الصادرة عن الرياض وواشنطن في الخارج ، والمرتبطة بمخطط الاثارة الطائفية في الداخل ، من أجل استئناف ربط لبنان كليا بما يشبه مشروع ايزنهاور ان لم يكن من حيث الشكل فمن حيث الاساس؟ وما هو الموقع الذي يجب ان تحتله الحركة التقدمية وهي تقاوم تلك المحاولات الهادفة الغاء بعض ايجابيات السياسة الخارجية اللبنانية الراهنة التي تشكل استمرارا « للحياد » كما جرى تطبيقه بعد عام ١٩٥٨ ؟

للجواب على هذا السؤال الهام لا بد أولا من الالمام بجملة الحقائق التي يجب ان تملأ عقل الحركة التقدمية وهي تحدد طريق نضالها الوطني ، كي لا يسقط سلوكها السياسي في هوة الدوران حول النفس ضمن حلقة مفرغة لا نهاية لها .

أولا : ان الايجابيات التي تنطوي عليها السياسة الخارجية اللبنانية الان لا تعني مطلقا ان هذه السياسة تنهض على قاعدة من التحرر الوطني الحقيقي. فما يزال لبنان الرسمي — في التحليل الجوهري والنهائي — منطقة نفوذ للاستعمار الجديد بمظاهره السياسية ومراكز نفوذه الاقتصادي . وانه لامر بالغ الاهمية ان تكون هذه الحقيقة ماثلة دوما في ذهن الحركة التقدمية ووعيها ، كي تتصرف وتناضل بوحي تقييمها الخاص للسياسة الخارجية الراهنة ، وكي لا تنزلق الى تحليل خاطىء تتصور معه ان مهمتها هي الدفاع عن «وضع وطني راهن» وليس متابعة النضال لفتح معركة التحرر الوطني اللبناني على مصراعيها وضمن آفاقها الايجابية الحقيقية .

ثم انه حتى بالقياس النسبي للمرحلة اللبنانية الراهنة لا بد أن تدرك الحركة التقدمية ان الجوانب الايجابية الجزئية في السياسة الخارجية الرسمية لن تستطيع تقديم الرد الوطني — الديمقراطي — على مايحيط بلبنان من ضغوط اجنبية متصاعدة . ذلك ان الوضوح المتزايد في عملية الاستقطاب الجارية الان في المنطقة العربية ، لن يترك حيزا واسعا لممارسة هذا النمط من «الحياد» الفارغ الذي تنهجه الدولة اللبنانية . وهو أمر معناه انه اما ان يظل « الحياد اللبناني » تحت ضغط النضال الشعبي الهادف الى لون من الايجابية الوطنية الفعلية، واما أن يتخذ موقعه الطبيعي ويشكل سافر ضمن المعسكر الذي تربطه بالنظام اللبناني القائم صلات قربى حقيقية .

ثانيا : ان ما هو ظاهر الان من ايجابيات السياسة الخارجية اللبنانية، ما زال يستند في واقعه الى عوامل سلبية في جوهرها تستمد وجودها من اعتبارات التوازن الطائفي المختلطة تقليديا بمجموع علاقات لبنان الدولية .

ان الصيغة الراهنة للسياسة الخارجية اللبنانية هي انبثاق طبيعي من الايديولوجية الطائفية التي تتسلح بها الدولة في تمثيلها لمصالح الطبقة الرأسمالية — الاقطاعية وفي ممارستها السياسية المختلفة . وكما أن الدولة تحاول بسلاح الايديولوجية الطائفية خنق حركة النضال الاجتماعي ومنعها من أن تشق طريقا تقدميا للتطور اللبناني يحقق مهمات المرحلة الراهنة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، كذلك تحاول الدولة بالسلاح نفسه خنق حركة التحرر الوطني والحيلولة بينها وبين اطلاق معركة لبنان مع الاستعمار الجديد على صعيدها الحقيقي . وان اصرار الدولة على تأسيس تلك الايجابيات الجزئية والسطحية في سياستها الخارجية على عوامل التوازن الطائفي التقليدي، معناه بقاء هذه السياسة تحت رحمة الموجات الطائفية التي يجري افتعالها وتغذيتها من هنا وهناك كلما احست الطبقة الحاكمة أن معركة التحرر الوطني اللبناني في طريقها الى الافلات من اطارها التقليدي لتأسيس سياسة خارجية ايجابية على قاعدة وطنية تحررية .

ثالثا : من ذلك كله تنبثق حقيقة اساسية مؤداها انه لا يجوز للحركة التقدمية ان تحصر مهمات نضالها الوطني في مجرد الدفاع عما هو قائم الان من ايجابيات جزئية وسطحية في السياسة الخارجية الرسمية .

ان دخول اليسار طرفا اساسيا في مقاومة المحاولات الاجنبية والمحلية الهادفة الغاء تلك الايجابيات ، أمر لا بد منه وهو بشكل أبسط ردود الفعل التقدمية المطلوبة تجاه الضغوط التي ترمي الى تجديد ارتباط لبنان شكلا وموضوعا بمعسكر الرجعية والاستعمار في المنطقة . ولكن اليسار يجب أن يخوض هذه المعركة من ضمن اطار لنضاله الوطني متميز تماما عن الاطار الرسمي التقليدي الذي تدور ضمنه الصراعات الجزئية الان حول السياسة الخارجية للبلاد . وهو أمر يفرض أن لا تعود استراتيجية اليسار التحررية محصورة في مجرد تأييد هذه الحكومة أو معارضة تلك على اساس بعض مواقفها في ميدان السياسة الخارجية. ذلك أن استمرار انزلاق اليسار في مثل هذه السياسة معناه استمرار الوقوع في المصيدة التي نصبها النظام لاجهاض معركة التحرر الوطني اللبناني وابقائها دوما في اطار دفاعي سلبي تحكمه العوامل الطائفية التقليدية . ان قبة دخول اليسار طرفا اساسيا في مقاومة الضغوط الاجنبية الهادفة الغاء الايجابيات الجزئية الراهنة في السياسة الخارجية اللبنانية ، انما تتحدد وتتأكد بمقدار ما يكون دخول اليسار ميدان هذه المعركة مرتبطا باستراتيجية جذرية لنضال وطني يضع لبنان فعلا على طريق التحرر من الاستعمار الجديد بمواقعه السياسية وبمراكز نفوذه الاقتصادي في البلاد .

رابعا : ان قدرة اليسار على رسم هذه الاستراتيجية الجذرية لنضاله التحرري ، مرتبطة اصلا بقدرته على اختراق المعادلة الطائفية التقليدية التي حكمت المعركة الوطنية في لبنان على امتداد كل مراحل ما بعد الاستقلال ، فجعلت نتائجها تنقلص اخيرا الى ما نشهده الان من سياسة خارجية فارغة لا تلبي اي طموح وطني حقيقي .

واختراق المعادلة الطائفية أمر لا يتم بالكلام ، بل من خلال نضال اجتماعي مكثف قادر على بلورة الاساس الطبقي الواضح لمعركة التحرر الوطني في لبنان. فطالما بقيت المعركة الوطنية أسيرة شبكة الانقسامات الطائفية التقليدية التي يقف على ارضها النظام بأكمله ويقاتل من خنادقها دفاعا عن مصالحه ومصيره ، فان كل الشعارات التحررية سوف تسقط أخيرا ، ومهما يكن الزخم الكلامي الذي تنطوي عليه ، في بئر المعادلات السلبية الفارغة التي لا تريد ان تغضب « هذا الفريق » ولا تريد ان تثير « الفريق الاخر » . ان تشكيل تيار اجتماعي طبقي خارج النظام الراهن بل وفي تناقض فعلي مع هذا النظام هو الذي سوف يمنح حركة التحرر الوطني اللبناني اساسها التاريخي الجدي ويجعلها قادرة على الافلات من المصيدة التي ما زالت تكبل ايجابياتها حتى الان . وهكذا فمن خلال النضال تحت راية برنامج اقتصادي اجتماعي سياسي يصبح ممكنا تقويض المعادلة الطائفية التقليدية ، والانطلاق من مقاومة الضغوط الاجنبية الراهنة التي تستهدف تجديد مشروع ايزنهاور في لبنان الى فتح المعركة مع الاستعمار الجديد على مصراعيها وبكل جوانبها.

خامسا : وبقي بعد ذلك كله ان تدرك الحركة التقدمية ان شعارات معركتها الوطنية — المؤسسة على قاعدة هذا النضال الاجتماعي المكثف — لن تعود محصورة في مجرد المطالبة بتصريح يرفض الدخول في الحلف الاسلامي أو بعلن امتناع لبنان الرسمي عن الانضمام الى المعسكر السعودي ، بل لا بد ان تنتقل عندئذ الى ميدانها الحقيقي : ميدان تحرير لبنان من سيطرة رأس المال الاجنبي بصفته الاساس المادي لوجود الاستعمار الجديد بكل معانيه الاقتصادية والسياسية ..

محسن ابراهيم

Digitized by Birzeit University Library